تمهيد:

شهدت الساحة المصرفية العالمية العديد من التطورات التي انعكست بشكل واضح على الأنظمة المصرفية لغالبية دول العالم. هذه التطورات التي أفرزتها ظاهرة العولمة كانت لها تأثيرات واسعة، خاصة الاندماجات المصرفية التي عرفتها الدول المتقدمة بكثرة، بالرغم من اتساعها وانتشارها في الدول النامية وبالأخص العربية منها.

أما فيما يتعلق بالساحة المصرفية الجزائرية، فما زالت تواجه تحديات كبيرة وعلى جميع المستويات، فلم تطبق فيها لحد الآن عملية اندماج إذ لا تزال تتخبط في مشاكل ونقائص تحول دون تبنيها لعملية اندماج مصرفي، يعتبر من أهم الوسائل الحديثة لتطوير الجهاز البنكي لأي بلد.

من هذا المنطلق يتبادر إلى أذهاننا طرح عدة أسئلة متعلقة بهذا الموضوع و مكانته داخل الجزائر، و لعل من أهمها:

– لماذا لم يطبق إلى حد الآن اندماج مصرفي في الجزائر؟

– ماهي معوقات الاندماج المصرفي وهل لهذا الأخير آفاق مستقبلية في الجزائر؟

– هل هناك احتمال متوقع لاندماج ببنوكنا الوطنية، أو بنوك وطنية مع بنوك أجنبية؟ و كم يلزم من الوقت لتحقيق ذلك؟ .

– هل نجاح عملية الاندماج على المستوى الأجنبي و العربي يدفع بنا لإرسائها داخل الجزائر؟

– من خلال النتائج الايجابية التي ذكرناها للاندماج المصرفي، هل يمكننا أن نفترض انه يرفض في الجزائر خوفا من فقدان المراكز؟ و الكل يريد أن يحافظ على كرسيه والختم لا أكثر؟ أم أنها بنوك عائلات تورث لجيل بعد جيل؟ أم أن الكادر المعني متخوف من تحمل المسؤوليات؟....

– لنفترض أن الاندماج قد تحقق في الجزائر فيا ترى هل سينجح و يساهم في الرفع من مردودية البنوك الوطنية ؟ أم ستكون نتائجه وخيمة خاصة على المستوى المحلي؟

سنحاول في هذا الفصل أن نجيب على هاته الأسئلة من خلال إعطائنا نظرة على النظام البنكي الجزائري، وإدراج أهم المعوقات التي تمنع حدوث الاندماج المصرفي مع إعطاء بعض الاقتراحات التي قد تساعد في الرفع من مردودية البنوك والقيام بعمليات الاندماجات في الجزائر من خلال إسقاط بعض المتغيرات التي تتحكم في المردودية على بعض بنوكنا الوطنية.

المبحث الأول: نظرة عامة عن النظام المصرفي الجزائري.

لقد ورثت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال مؤسسات مالية ومصرفية تابعة للأجنبي، لذلك لم تتمكن من مواكبة متطلبات التنمية المنشودة للاقتصاد الجزائري الناشئ، ومن ثم عملت السلطات الجزائرية على بدل مجهودات جبارة لبعث التنمية في جميع المجالات ومنها النشاط المالي و المصرفي فخلقت بعض المؤسسات الضرورية والتي لا غنى عنها بالنسبة لاقتصاد أي دولة، وحاولت التكيف مع البعض الآخر كما أممت البعض منها وأنشأت في آخر المطاف نظاما مصرفيا جزائريا ينسجم و متطلبات التنمية المنشودة.

المطلب الأول: التطورات و التحديات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري.

الفرع الأول: التطورات التي شهدها النظام المصرفي الجزائري.

شهدت المنظومة المصرفية تطورات عدة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا نوجزها فيمايلي:

1- إقامة جهاز مصرفي وطني: إن تاريخ 29 أوت 1962 هو تاريخ فصل الخزينة العامة للجزائر عن الخزينة الفرنسية، و هو ما سمح للأولى بالقيام ببعض المهام التقليدية لوظائف الخزينة العامة، و التدخل في بعض الميادين الاقتصادية كالتكفل بالأنشطة التقليدية الزراعية و الصناعية استجابة لمتطلبات الاقتصاد الملحة، و أصبح الجهاز المصرفي يتكون من:

1-1 البنك المركزي الجزائري la banque centrale d'Algérie (BCA): الذي تأسس بقانون 62/144 بتاريخ 1962/12/13، و وفقا لقانون المالية وضع هذا البنك لخدمة الخزينة العامة يمنحها تسبيقات و قروض غير منتهية.

1-2 الصندوق الجزائري للتنمية la caisse algérienne de développement (CAD): الذي تأسس بمقتضى قانون 63/165 الصادر في 1963/05/07، جاء لتمويل المؤسسات الوطنية بعد رفض البنوك الأجنبية المشاركة في تمويل الاقتصاد الوطني.

1-3 الصندوق الجزائري للتامين و إعادة التامين la caisse algérienne d'assurance et de réassurance (CAAR): تأسس في 1963/06/08 لسد الثغرة الحاصلة بسبب تراجع الشركات الأجنبية، و قد سمح للصندوق بان يتولى كل أعمال التامين ما عدا المخاطر الزراعية.

1-4 الشركة الجزائرية للتامين société algérienne d'assurance (SAA): تأسست طبقا للمادة رقم 89-ب-67 لسجلها التجاري في 1963/12/12.

5-1 الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط caisse nationale d'épargne et de prévoyance (CNEP): تأسس بالمرسوم رقم 227/64 المؤرخ في 1964/08/10، باسم الصندوق الوطني للتوفير والضمان.

2– تأميم المصارف و إقامة البنوك التجارية [1]: بدأت هذه المرحلة سنة 1966، إذ تم تأميم المصارف الأجنبية وظهور جهاز مصرفي وطني مؤمم نتج عنه مجموعة من البنوك هي:

1-2 البنك الوطني الجزائري banque nationale d'Algérie (BNA): أنشئ في 1966/06/13، يقوم بجمع الودائع و منح القروض قصيرة الأجل و تمويل المؤسسات الصناعية و التجارية التابعة للقطاع العام و الخاص.

2-2 القرض الشعبي الجزائري crédit populaire d'Algérie (CPA): تأسس بتاريخ 1967/05/14، يقوم بدور أساسي و هو تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العمومية و الخاصة و كذلك قطاعات السياحة و الفندقة و الصيد و الأعمال الحرفية.

3-2 البنك الخارجي الجزائري banque extérieure d'Algérie (BEA): تأسس بموجب الأمر رقم 67/204 في 1967/10/01، وظيفته الأساسية تنمية العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و الدول الأخرى.

3– الإصلاحات الأساسية قبل سنة 1990: كان أهمها

1-3 الإصلاح المالي لسنة 1971: انبثق عن هذا التعديل هيئتان منفصلتان لتسيير البنوك هما: مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية.

2-3 إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية مع بداية الثمانينات: و عرفت إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري فانبثق عنهما مصرفان هما:

- البنك الفلاحي للتنمية الريفية banque de l'agriculture et du développement rural (BADR): تأسس بالمرسوم رقم 82/206 بتاريخ 1982/03/13، أنيط به تمويل القطاع الفلاحي.

- بنك التنمية المحلية banque du développement local(BDL): تأسس بالمرسوم رقم 85/85 في 1985/04/30. و الشكل التالي يوضح النظام البنكي من 1970 إلى 1985.

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص.ص 69-70.

الشكل رقم (3–1): النظام البنكي و التخطيط المالي (1970–1985).

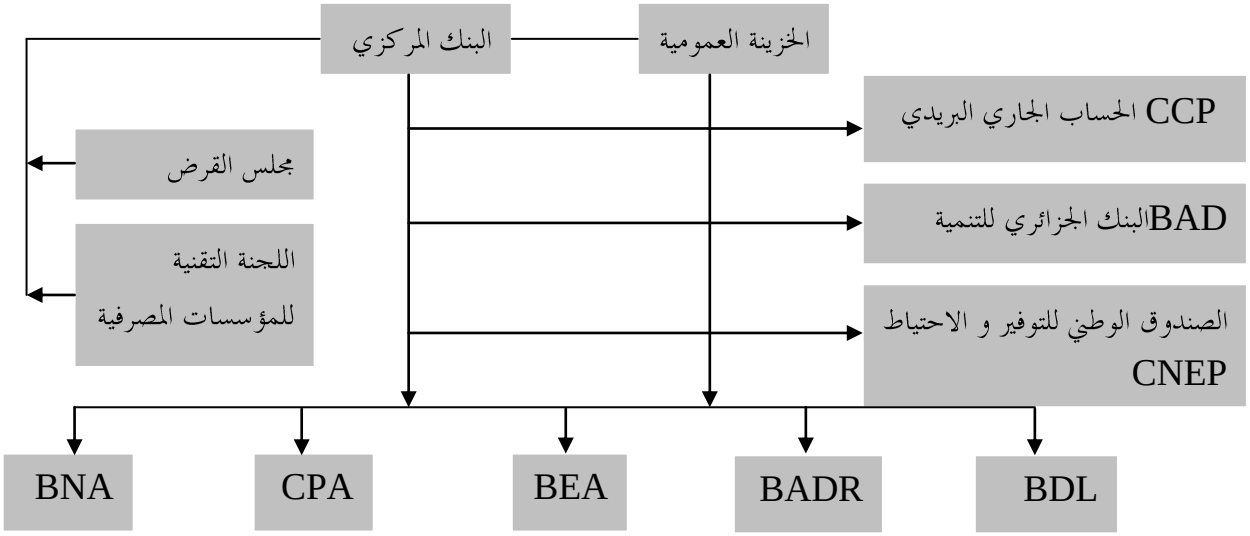

Source : Abdelkrim Naas, le système bancaire algérien de la décolonisation à l'économie de marché Maisonneuve & Larose, Paris, France, septembre 2003, P.81

3-3 الإصلاح النقدي سنة 1986: بسبب أزمة البترول سنة 1986 قامت الحكومة بأول إجراء و هو إصدار قانون بنكي جديد تمثل في قانون 12/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 هدفه الأساسي توضيح مهام و دور البنك المركزي و البنوك التجارية، و أصبح تنظيم الجهاز المصرفي حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (3–2): تنظيم الجهاز المصرفي و المالي (قانون 1986).

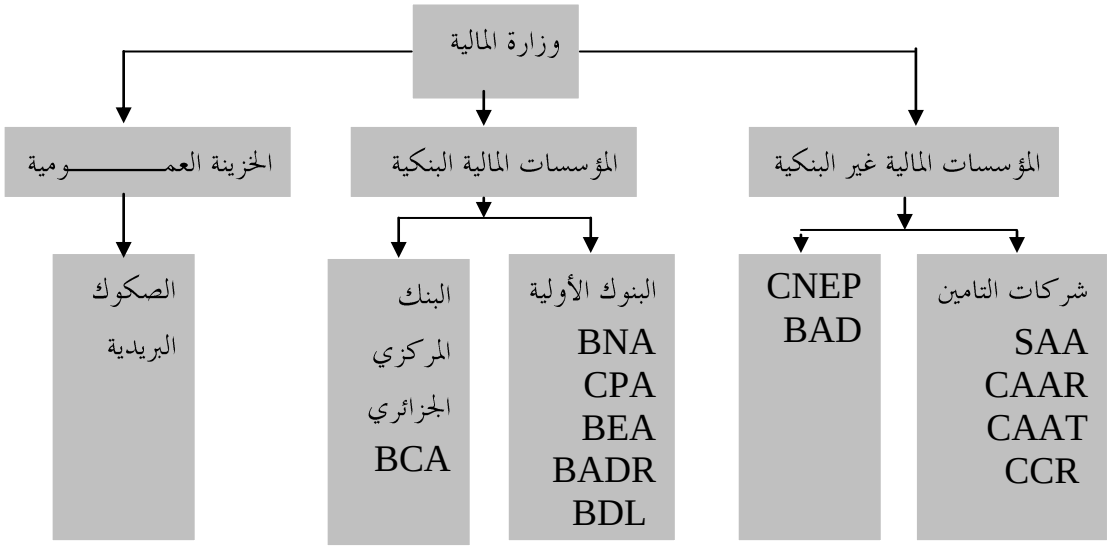

Source : Ammour benhalima, le système bancaire algérien, textes et réalité, édition DAHLAB, 2éme édition, Alger, 2001, P.54

3-4 قانون استقلالية البنوك 1988: قانون 06/88 الصادر في 1988/01/12 المعدل و المتمم للقانون 12/86 المتعلق بالبنك و القرض، قام على مبادئ كان أهمها إعطاء استقلالية للبنوك، و دعم دور البنك المركزي في ضبط و تسيير السياسة النقدية، و الاستقلال المالي و المحاسبي للبنوك حيث أصبحت تخضع لقواعد التجارة وتأخذ بمبدأ الربح و المردودية.

4- قانون النقد و القرض 10-1990[1]: تميز هذا القانون المؤرخ في 1990/04/14 بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و إبراز دور النقد و السياسة النقدية كما حرر تحركات رؤوس الأموال و ادخل مرونة الدينار، وقدر إنشاء هيئة جديدة مكلفة بمراقبة البنوك و المؤسسات المالية، و فتح القطاع المصرفي على الاستثمار الخاص وكون قواعد حذره، و قام بتحديد عمليات كل مؤسسة مالية أو بنكية، و أطلق على البنك المركزي اسم بنك الجزائر، قام بفصل الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية، و الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة المالية، الفصل بين دائرة الميزانية و دائرة الائتمان، إنشاء سلطة نقدية مستقلة، وضع نظام بنكي على مستويين، كما جاء بالتزامات منها (كيفية الحصول على اعتماد لإنشاء مؤسسة مالية و بنكية و تحديد مستوى رأسمالها، الإعلان عن الوضعيات المالية،....)، و في 1993/01/03 حدد النظام رقم 01/93 شروط تأسيس أي بنك أو مؤسسة مالية أو إقامة فروع لبنوك و مؤسسات مالية أجنبية و التي من بينها (تحديد برنامج النشاط، الوسائل المالية و التقنيات المرتقبة، القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية).

5- المؤسسات المالية التي برزت بعد إصلاح 1990: يمكن تلخيصها في:

5-1 بنك البركة: هو بنك مختلط، رأسماله موزع بين بنوك جزائرية عمومية و بنوك خاصة أجنبية، منح له الترخيص في 12/06/ 1990.

5-2 بنك الاتحادي: هو مؤسسة مالية، تأسس في 1995/05/07 بمساهمة رؤوس أموال خاصة و أجنبية.

5-3 مؤسسات بنكية و مالية أخرى: منح مجلس النقد و القرض في اجتماعه المنعقد في 1997/06/28 رخصة بإنشاء شركة متخصصة في القروض الآجلة و في تمويل تجهيز القطاع الفلاحي و الصيد البحري، و رخصة لإنشاء بنك خاص هو البنك التجاري و الصناعي الجزائري، كما رخص بإنشاء بنوك ذات رؤوس أموال وطنية و أجنبية كبنك الخليفة، بنك المنى، الشركة البنكية العربية، سيتي بنك،.... هذا ما يوضحه الشكل التالي:

[1] بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2006 ، ص.ص185-188 .

الشكل رقم (3-3): النظام المصرفي الجزائري بعد سنة 1990

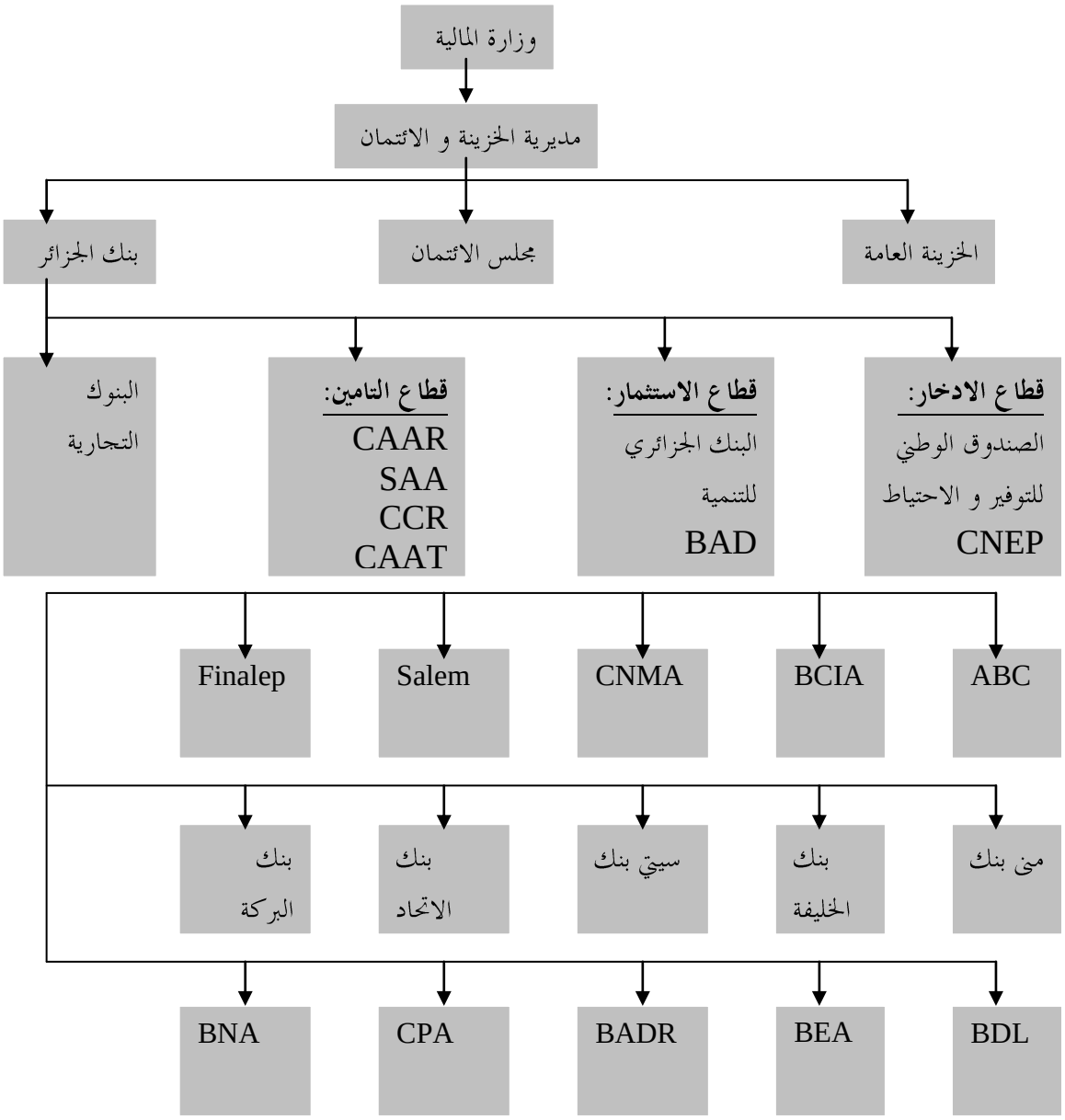

Source : Ammour Benhalima, Op.cit, P.72

6- تعديل قانون 10/90 في فيفري 2001: الأمر رقم 01/01 المؤرخ في 2001/02/27 المعدل و المتمم لقانون النقد و القرض 10/90المؤرخ في 1990/04/14 جاء بتعديلات مست فقط مجلس النقد و القرض والتي كان هدفها تقسيمه إلى: مجلس إدارة مكلف بإدارة بنك الجزائر، و مجلس النقد و القرض الذي يمثل السلطة النقدية.

6-1 النظام المصرفي الجزائري لسنة 2001: مع نهاية سنة 2001 كان النظام المصرفي الجزائري مكون من 26 بنك و مؤسسة مالية عمومية، خاصة و مختلطة، مرخصة من قبل مجلس النقد و القرض ،إلى جانب هذا كان يوجد

مؤسسة الإصدار ممثلة في بنك الجزائر، الخزينة العمومية، الخدمات المالية للبريد تمارس من طرف مركز الصكوك البريدية (CCP)* كتجميع الموارد و إعادة تحويل الأصول[1]. و الجدول التالي يوضح هذه البنوك:

الجدول رقم (3–1): أهم البنوك و المؤسسات المالية في الجزائر سنة 2002.

البنوك العمومية	البنوك الخاصة الوطنية و الأجنبية	المؤسسات المالية
الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP منح له الاعتماد في 1997/04/06	بنك الخليفة El Khalifa bank منح له الاعتماد في 1998/07/27	البنك الاتحادي Union Bank: اعتمد كمؤسسة مالية في 1995/05/07 و كوسيط معتمد في1995/05/08
القرض الشعبي الجزائري CPA : منح له الاعتماد في 1997/04/06	البنك التجاري و الصناعي الجزائري BCIA**:تم اعتماده في 98/9/24	Salem***: منح لها الاعتماد في 1997/06/28
البنك الوطني الجزائري BNA: منح له الاعتماد في 1997/09/25	الشركة الجزائرية للبنك CAB****: منح له الاعتماد في 1999/10/28	Finalep: منح لها الاعتماد في 1998/04/06 .
البنك الخارجي الجزائري BEA:منح له الاعتماد في 2002/02/17	البنك العام المتوسطي BGM*****: منح له الاعتماد في2000/04/30	Mouna Bank: منح لها الاعتماد في 1998/08/08
بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR:منح له الاعتماد في 2002/02/17	سيتي بنك citi bank : تم اعتماده في 1998/05/18 .	البنك الجزائري الدولي AIB*: منح له الاعتماد في 2000/02/21 .
بنك التنمية المحلية BDL:منح له الاعتماد في 2002/02/17	المؤسسة المصرفية العربية ABC**: منح له الاعتماد في 1998/09/24	Sofinance***: منح لها الاعتماد في 2001/01/09
	NATEXIS Al amana banque: اعتمد في 99/10/27	ALCO****: منح لها الاعتماد في 2002/02/20 .
	الشركة العامة SPA*****: منح له الاعتماد في 1999/11/04	

* CCP : le centre des chèques postaux
[1] NAAS Abdelkrim , le système bancaire algérien de la décolonisation à l'économie de marché,op.cit,P. 280 .
** BCIA : banque commerciale et industrielle d'Algérie .
*** Salem : la société algérienne de location d'équipement et de matériel
**** CAB : compagnie algérienne de banque .
***** BGM : banque générale méditerranéenne .
* AIB : Algérien international Bank
** ABC : Arab banking corporation .
*** Sofinance : société financière d'investissement de participation et de placement
**** ALCO : Arab leasing corporation

	Al rayan algérien bank: منح له الاعتماد في 2000/10/08	
	البنك العربي arab bank: منح له الاعتماد في 2001/10/15	
	BNP-Paribas El Djazaïr: منح له الاعتماد في 2002/01/31	
	بنك البركة : اعتمد في 90/12/06	

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

- Mansouri mansour , système et pratique bancaire en Algérie édition HOUMA, Alger, 2005, P.P 52-53
- Naas Abdelkrim, le système bancaire algérien de la décolonisation l'économie de marché, op.cit, P.P282-283

إلى جانب البنوك العمومية الستة يجدر التذكير بوجود:

– الصندوق الوطني للتعاونية الفلاحية caisse nationale de mutualité agricole (CNMA): منح له الاعتماد في 1997/04/06.

– البنك الجزائري للتنمية BAD: الذي يمارس نشاطه دون اعتماد.

7– تعديل قانون 10/90 في أوت 2003: جاء الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003: بدا هذا التعديل بحذف بعض المواد من قانون 10/90، فتغيرت بنية النظام المصرفي الجزائري ، قررت اللجنة المصرفية مايلي:

– سحب الاعتماد لبنك الخليفة في 29 ماي 2003.

– سحب الاعتماد للبنك الصناعي و التجاري الجزائري في 21 أوت 2003.

– سحب الاعتماد من أول بنك خاص في الجزائر Union Bank بقرار رسمي لبنك الجزائر[1].

– سحب الاعتماد من البنك الجزائري الدولي في 18 ديسمبر 2005.

– سحب الاعتماد من الشركة الجزائرية للبنك في 27 ديسمبر 2005.

– سحب الاعتماد من بنكين خاصين هما Mouna Bank et Arco Bank بطلب منهما في 28 ديسمبر 2005.

– سحب الاعتماد من البنك العام المتوسطي [2].

– سحب الاعتماد من أول بنك أجنبي هو Al rayan Bank في منتصف مارس 2006.

***** SPA : société générale Algérie .

[1] Journal EL WATAN , économie – du lundi 14 au dimanche 20 mars 2005 (l'événement) , P.04.

[2] جريدة الخبر ، العدد 4667 ، في 2006/02/04 .

أمام هذا الوضع اختفت من الساحة المالية ثمانية (08) بنوك خاصة، منها سبعة (07) بنوك برأسمال جزائري وبنك الريان برأسمال مختلط.

8- وسعيا منه لتعزيز الصلابة المالية لمنشات المالية العاملة في الجزائر و حماية المودعين أصدر مجلس النقد و القرض في 2008/12/23 قانون تعديل الحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر حيث يتغير الحد الأدنى لرأسمال البنوك و فروع البنوك الأجنبية من 2.5 مليار دج إلى 10 مليار دج، و بالنسبة للمؤسسات المالية و فروع المؤسسات المالية الأجنبية من 500 مليون دج إلى 3.5 مليار دج، و حددت مهلة 12 شهرا للتأقلم مع هذه اللوائح، و كل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف يترع منها الاعتماد [1]، كما ظهرت في الآونة الأخيرة مجموعة من البنوك و المؤسسات المالية هي:

- ترست بنك الجزائر (TRUST BANK ALGERIA).
- بنك الإسكان للتجارة و التمويل (HOUSING BANK FOR TRADE AND FINANCE) .
- فرنسا بنك الجزائر (FRANSABANK EL-DJAZAIR).
- كاليون الجزائر (CALYON-ALGERIE).
- بنك السلام الجزائر (AL SALAM BANK ALERIA) في 10سبتمبر 2008.
- اش.اس.ب.س الجزائر (H.S.B.C ALGERIE) في 17جوان 2008.

للتذكير فان الهيكل البنكي اتسم في السنوات الأخيرة بالنقصان و الزيادة، و هي ميزة عادية في الأنظمة البنكية، حيث تم سحب الاعتماد من بعض البنوك و منح الاعتماد لبنوك أخرى، و يلاحظ في النظام المصرفي الجزائري عدم وجود بنوك متخصصة بعملية التنمية، فمعظم المؤسسات المالية إن لم نستطع القول كلها عبارة عن بنوك تجارية و مؤسسات مالية مختصة.

و حتى جانفي 2009 كان النظام المصرفي يحتوي على البنوك و المؤسسات التي يمكننا جمعها في الشكل التالي:

[1] منصوري عبد الكريم ، محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية ، مذكرة ماجستير ، فرع تحليل اقتصادي ، جامعة تلمسان ، 2009-2010 ، ص.167

الشكل رقم (3–4) : هيكل النظام البنكي الجزائري (جانفي 2009)

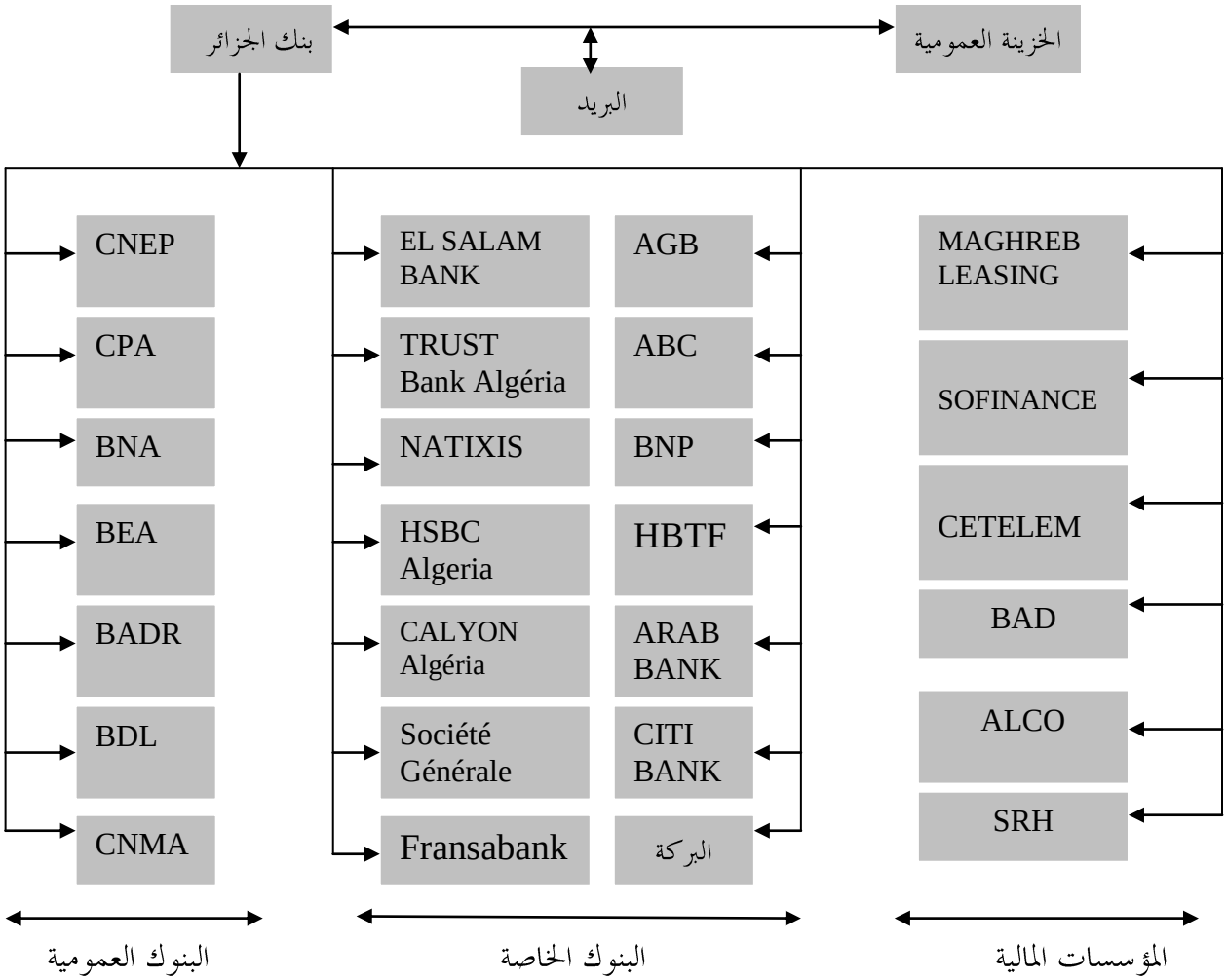

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه القطاع المصرفي الجديد.

اتضحت معالم المنافسة في السوق البنكي الجزائري خاصة بين البنوك الجديدة (الخاصة و الأجنبية) و نظيرتها العمومية، نظرا لما حققته الأولى من نتائج طيبة تنم عن إصرار لاستغلال كل الفرص المتاحة في هذا السوق و هذا ما أظهرته بعض المؤشرات المالية للسنوات الأخيرة، مع أن كلاهما حقق تطور ملحوظ حتى على المستوى الدولي خاصة مؤشر مردودية الأموال الخاصة الذي بلغ متوسطه منذ سنة 2002 أكثر من 12% في البنوك العمومية وأكثر من 25% في البنوك الأجنبية، لكن رغم المسيرة الطويلة و الحافلة التي مرت بها البنوك التجارية الجزائرية إلا أن الخبراء يجمعون مجموعة من التحديات الداخلية و الخارجية المتمحورة فيمايلي:

التحديات الداخلية:

– تجمع معظم الجمعيات المهنية و التنظيمات النقابية على صعوبة الاستفادة من القرض في الجزائر، و قلة و عدم احترافية المعروض من الخدمات الغير مالية، و هي ابرز المشاكل التي تساهم في عرقلة إنشاء و تطوير المؤسسات في الجزائر[1].

– ضعف الانتشار البنكي: شبابيك البنوك في الجزائر هي الأقل في منطقة المغرب العربي بمعدل كثافة بنكية شباك واحد لكل 25000 مواطن، بينما المعايير فتشير على انه يجب أن يكون شباك لكل 8000 مواطن، و يترتب عنه أن توزيع القروض في الجزائر هو بمعدل 53% و هو الأضعف في المنطقة، أي نظريا من بين طلبين 02 للقرض يقبل واحد، و كما هو معروف فان قرار منح القرض لا زال مركزيا إذ يجب أن يذهب ملف طلب القرض إلى الإدارة العامة من اجل القرار النهائي على منح القرض.

– عدم التماشي مع سيولة الاقتصاد بليونة: فحسب رئيس جمعية البنوك و المؤسسات المالية فان النظام البنكي في الجزائر تمكن في نهاية 2008 من جمع حوالي 4710 مليار دج، و هذا المبلغ يمثل سيولة زائدة و هي الحالة التي تمر بها البنوك ابتدءا من الانتعاش البترولي لسنة 2001، حيث يعيش أزمة سيولة زائدة يمكن أن تولد أبعاد تضخمية مما يتطلب تدخل بنك الجزائر [2].

– ضعف مهارات العنصر البشري و كذا أنظمة الدفع في البنوك.

– التركيز : حيث تستحوذ 15 شركة عمومية كبيرة على 52% من القروض البنوك العمومية، و يطال التركيز كذلك الجانب الجغرافي بحيث تتركز مجمل القروض الموجهة في الجهة الوسطى للوطن، و لفائدة كبرى الشركات، و هذا الأمر من شانه عرقلة التنمية المتوازنة في الجزائر.

– صغر حجم رأسمال البنوك العمومية و هذا ما يمنعها من تقديم قروض أكثر، و بدوره يزيد من المؤونات المخصصة و يؤدي إلى رفع سعر الفائدة لتغطية تكلفة المؤونات و ضمان قدر من الأرباح [3]، إذ للحصول على قرض فان الضمانات تفوق في المتوسط 2.15 حجم القرض المتحصل[4].

– تحاشي تمويل الأنشطة الحيوية: حسب مدير المؤسسة العامة الجزائر (SGA) فالأنشطة ذات المخاطر هي الفلاحة، السياحة، الصيد البحري، و بهذا البنوك الخاصة تدير ظهرها لتمويل هذه الأنشطة أما البنوك العمومية أصبحت تتحفظ في تمويل هذه الأنشطة، و أصبح التمويل يصب في مشاريع البناء و الأشغال العمومية مهما كان عددها أو حجمها، و هذا التخيير لا يسمح بنمو القطاع الحقيقي انطلاقا من أن القطاعات المنشئة للثروة و المتمثلة في الفلاحة و الصناعة و السياحة...الخ لم تؤخذ بعين الاعتبار[5].

---

[1] Zaim Bensaci , nous plaidons pour la création d'une banque de la PME , économia, N°06 décembre 2007,P.10 .
[2] B.K , L'impact des stratégies bancaires en débat , liberté , N°5016 , du 09/03/2009 .
[3] Abdellatif Benachenhou , les nouveaux investisseurs , Alpha design , Algérie ,2006 , P.P250-252 .
[4] Nourddine Grim , l'informel et la corruption ont Assouvi le climat des Affaires , elwatan économie , N°203 , de 15/06 au 21/06/2009 .
[5] Mohamed Naili , cap sur les créneaux a risque zéro , elwatan économie , N°205 , de 25/06 au 05/07/2009 .

– المسار البنكي غير متوازن فمن جهة البنوك العمومية الهدف و الوجهة معينة، و من جهة أخرى البنوك الأجنبية بتصور آخر، إضافة إلى نقص الخبرة و التفاعل حتى في القائمين على النظام البنكي، مثل قيام بنك الجزائر بالإصلاح بعد فوات الأوان و حصول الخسائر في قضية الخليفة، ففي العالم الحديث يجب على البنك الجديد أن يحتوي رأسماله على مساهمة بنك دولي، و أن تعطي الإدارة لمحترفين، كما يشير الخبراء إلى أن اغلب البنوك الأجنبية هي بنوك فرنسية غرضها واضح و هو مرافقة المؤسسات الإنتاجية الفرنسية[1].

التحديات الخارجية: المحيط الخارجي للبنوك تمثل أهمه فيمايلي:

– الرشوة: فيما يخص مؤشر مكافحة الرشوة في الجزائر فانه حسب معهد الشفافية في تقريره لسنة 2008 و بعد القيام بسبر للآراء و بحوث من طرف منظمات مستقلة، و المطبق على الإدارات و الطبقات السياسية، فالجزائر في المرتبة 92 بنسبة 10/3.2، و تونس في المرتبة 62، أما قطر ففي المرتبة 28 [2]، و يعود هذا التأخر حسب المعهد إلى عدم المراقبة الكفؤة لمصالح الدولة و أيضا إلى عدم إشراك المجتمع المدني في الرقابة [3].

– بيروقراطية الإدارة : يجب أن تنظر الدولة على أن الإدارة وسيلة تنمية و للمؤسسة كعامل لخلق الثروة، و لقد صنف معهد BOING BUSINESS سنة 2008 عينة من 181 دولة من حيث مؤشر إنشاء مؤسسة حسب درجة العراقيل الإدارية و القانونية التي تصادف المستثمر، فان الجزائر أتت في المرتبة 141 و تونس في المرتبة 37، و لكي يمكن إنشاء مؤسسة في الجزائر يتطلب في المتوسط 14 إجراء و 24 يوم، بينما تونس فيتطلب 10 إجراءات و 11 يوم، أما في كندا إجراء واحد و 5 أيام [4].

– عدم وضوح الرؤية بالنسبة للدولة المالكة البنوك: حيث دعا FMI في دراسة حديثة له للنظام البنكي الجزائري على أهمية تدعيم مسار الخوصصة و تطوير مناخ البنوك خاصة القانوني و القضائي، و تطوير سياسة القروض ملمحا إلى تحسن من هذه الجهة، و ركز على وجوب تحديد دور الدولة من ملكيتها لهذه البنوك و ماذا تريد من هذه البنوك، هل يجب أن تكون فعالة و تعمل وفق القواعد المعتمدة و تحقق مردودية و أرباح، أم تريد تطبيق سياسة محددة، كما ألحت الهيئة على توفير مناخ المنافسة بين القطاع العام و الخاص و تحقيق التوازن، حيث يلاحظ ضعف في التأقلم و نقص في الليونة [5].

– عدم احترافية القرارات القانونية: مثلما حدث للتعليمة التي صدرت عن رئيس الحكومة في 18 أوت 2004 والمتعلقة بإجبار المؤسسات العمومية توجيه أموالها و إيداعها في البنوك العمومية فقط بسبب زلزال الخليفة بنك

---

[1] Fayçal Métaoui , sans diversification , l'Algérie N'a Aucun Avenir économique , Elwatan Economie , N°199 , de 18/05 au 21/05/2009 .

[2] Nordine Grim , l'économie algérienne toujours dépendant des recettes pétrolières , Elwatan Economie , N°186 , de 16/02 au 22/02/2009 .

[3] Zhor Hadjam , un fléau qui contrarie les efforts de développement , Elwatan Economie , N° 198 , de 11/05 au 17/05/2009 .

[4] Nordine Grim , l'économie algérienne toujours dépendant des recettes pétrolières , Elwatan Economie , op.cit .

[5] ح.ص ، الــ ف .م .اي يحذر من التبذير و المبالغة في النفقات العمومية ، الخبر العدد رقم 4162 ، 2007/11/22 .

سنة 2003، و لقد خلق هذا القرار اضطرابا في محيط الأعمال في الجزائر في ظرف كانت الجزائر تستعد فيه للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة[1].

– عدم شمولية الإصلاحات: إن كانت الإصلاحات مجرد عمليات إدارية بعيدة عن الواقع المعاش فمصيرها حتما سيكون الفشل، و حتى الإجراءات التي تقوم بها الحكومة في توجيه التمويل البنكي نحو المجال العقاري، أي حصول المواطن على سكن فان قدرته على التسديد معدومة حتى و إن منحت له قروض بدون فائدة ، و هذا يرجع إلى أن سعر المتر المربع للسكن في اغلب الدول يعادل الأجر القاعدي المضمون، في حين يصل في الجزائر إلى أكثر من 06 مرات هذا الأجر و هو ما يجعل القرض الممنوح يمثل فقط 30% من التركيبة المالية لشراء مترل [2]، و بالتالي فعملية الإصلاح عملية شاملة لا تقبل التجزئة و تأخذ في الحسبان جميع المتعاملين الاقتصاديين، لإرساء قواعد النظام البنكي الحديث و المنفتح نحو الخارج.

و بالتالي لم يتسم المناخ الاستثماري البنكي للبنوك التجارية الجزائرية منذ استرجاع السيادة السياسية بالثبات، حيث كان من حين لأخر يطرأ عليه تعديلات سواء في المهام الموكلة له أو الهياكل التي يتكون منها، إضافة إلى توجه الاقتصاد من الاشتراكية إلى اقتصاد يتحرك بقوى السوق، بالإضافة إلى تعرضه لازمتين سنة 1986 و سنة 2003.

المطلب الثاني: واقع النظام المصرفي الجزائري.

كثيرة هي التغيرات التي مرت بعالم البنوك منذ نشأتها حتى الآن ما بين ازدهار وانهيار، خصخصة وتأمين واندماجات فبسبب طبيعة عملها تتعرض البنوك لكثير من مصادر الخطر نتيجة لأي اضطرابا ت أو ضغوط في الاقتصاد، و مع التغيرات التي جرت في الاقتصاد العالمي فان السؤال المطروح هو أين تقف البنوك الجزائرية الآن ؟ وهل هي في حالة ازدهار أم أنها على مشارف الانهيار؟

الفرع الأول: خصائص النظام المصرفي الجزائري.

تقاس فعالية النظام البنكي في أي اقتصاد كان بعاملين أساسين، الأول يتمثل في مدى مقدرة هذا النظام على تعبئة الموارد المالية خاصة المتأتية من الإصدار النقدي، أما الثاني فيكمن في الطريقة المثلى لتخصيص تلك الموارد.

وتتطلب هذه العملية وجود بيئة ذات هيكلة مناسبة، وتنظيم اقتصادي ملائم يتحدد فيه الأداء وفق قانون القيمة، وهذا ما يسمح بأن يتمتع البنك بحرية الحركة واستقلالية القرار، وتخلق هذه المميزات أداء مهنيا عاليا للنظام البنكي بواسطة استغلال كل الطرق والأساليب والتقنيات المتاحة.

و عندما ننتقل إلى دراسة النظام البنكي الجزائري من وجهة نظر معينة، أي تطبيق الأساليب البنكية المتعارف عليها، ينبغي أن تتم هذه الدراسة بنوع من العمق والتأني، وأن تكون الأحكام المتوصل إليها تتميز بنوع من الحذر والتروي وذلك لسببين، يرجع أولهما إلى حداثة النظام البنكي الجزائري الذي لم يتعدى عمره عدد من السنين،

[1] Abdellatif Benachenhou , les nouveaux investisseurs , op.cit , P.252 .

[2] سليم عبد الرحمن ، مدراء البنوك يجمعون على استحالة التزام المواطن بتسديد قروض السكن ، الخبر العدد 5761 , 2009/09/16 .

بينما عمر النظام البنكي في الدول المتقدمة (حيث الأداء المهني مرتفع) يصل إلى عدة قرون، وحداثة النظام البنكي الجزائري لم تتح له الوقت الكافي للحصول على معرفة متراكمة وخبرة مهنية كافية لكي يكون لنفسه آليات للعمل تتلاءم مع الشروط العامة والشاملة المعروفة لدى مختلف الأنظمة البنكية المتقدمة. و يتمثل السبب الثاني في التنظيم العام الذي تم اختياره لهذا النظام والأهداف التي أنيط بتحقيقها.

و بالرغم من كل الإصلاحات التي أجريت على النظام البنكي الجزائري خاصة في إطار قانون النقد و القرض، وحصوله على سيولة هامة لتدعيمه في إطار إعادة تطهير البنوك من طرف الخزينة العامة، إلا أنه يبقى دائما يعاني من صعوبات وعوائق، من جراء الأساليب التي يتبعها أحيانا سواء للأفراد أو الشركات وفرض معدلات فائدة حسب ما تمليه الحكومة وليس حسب ما يمليه قانون النقد والقرض. إذ يمكننا حصر بعض خصائص النظام المصرفي الجزائري في النقاط التالية:

– قلة المدخرات وعدم الاستثمار بفعالية، حيث يفضل المواطنين عادة توظيف هذه المدخرات في مناحي غير منتجة كالعقارات والمعادن النفيسة والعمل التجاري.

– عدم تطور العادات المصرفية لدى الغالبية العظمى من المواطنين تطورا كافيا، إذ لا تزال معظم المعاملات تتم على أساس الدفع النقدي المباشر، ولربما كان سبب هذه الظاهرة يكمن في عدم ثقة الجمهور بالنظام المصرفي، ومن جهة أخرى في عدم سعي المصارف نفسها لتقديم الخدمات التي أدرجت المصارف في البلدان المتقدمة على تقديمها لزبائنها، لما في هذه الخدمات من نفع متبادل.[1]

– إنها وان غدت فهي تتوفر الآن على سوق نقدية يتم فيها عرض وطلب الأساس النقدي لأجل قصير، لا يتجاوز ثلاث(03) شهور بين البنوك التجارية، إلا أنها لا تزال تفتقر كليا أو تقريبا إلى السوق المالي، وهو السوق الذي تتداول فيه الأصول المالية متوسطة وطويلة الأجل، وهذا على الرغم من الأهمية المركزية التي يلعبها هذا السوق في تمويل القطاع الحقيقي بالموارد المالية التي يحتاجها في سياق نشاطاته الاستثمارية.

– المنافسة البنكية تكاد تكون سيئة، باعتبار أن كل البنوك هي مؤسسات عمومية خسارتها ملقاة على عاتق الدولة.

– غياب تشريعات واضحة حول الرقابة حتى عام 2003 حين صدور الإصلاحات التي تقول انه يتطلب أن يكون للسلطة النقدية آليات وهيئات رقابة على هذا النظام، حتى يكون عمله منسجما مع القوانين، ويستجيب لشروط حفظ الأموال التي تعود في أغلبها إلى الغير (الودائع)، كما على الرقابة أن تقوم بدورها من قبل الجهاز المصرفي نحو زبونه المقترض.

– تخلف الصيرفة المركزية، فالواقع العملي يثبت بأن المصارف المركزية قد فشلت في تحقيق ما ترمي إليه، فهي تواجه مصاعب عديدة تعيق فعالية سياستها النقدية والمالية والمصرفية.

[1] خالد وهيب الراوي، **إدارة العمليات المصرفية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، 2001 ، ص.ص236-237.

– بالنظر للتركيب الغير سليم لعرض النقد، فإن البنوك التجارية مجبرة على الاحتفاظ بسيولة نقدية احتياطية عالية نسبيا، تفوق الاحتياطي النقدي القانوني المقدر وذلك لمواجهة عمليات السحب النقدي المفاجئ، الأمر الذي يحرمه من إمكانية الإقراض والتوسع في خلق النقود الائتمانية بصورة منتظمة ومدروسة.

– إن القطاع الخاص وان كان قليلا جدا يفضل في سياق اقتراضه من المصارف التجارية على نطاق واسع استعمال الحساب المكشوف بدلا من الأوراق التجارية المخصومة، الأمر الذي يحد من عرض الأوراق التجارية قصيرة الأجل، ولربما كان في الإمكان تعويض هذا النقص من خلال الدين العام، ففي البلدان المتقدمة ينشط الدين الحكومي السوق النقدي من خلال تأثيره على سيولة المؤسسات الاقتصادية والأفراد، ولا سيما أن هؤلاء اعتادوا وبشكل متطور جدا على التعامل في السندات الحكومية وحوالات الخزينة وغيرها من الأوراق المالية من ناحية، كما أن نسبة الدين الحكومي إلى الدخل القومي قد بلغت في هذه البلدان المتقدمة نسبة هي أعلى بكثير من النسبة التي بلغتها في البلدان المتخلفة.[1]

الفرع الثاني: النقائص التي تعترض النظام المصرفي الجزائري.

جاء قانون النقد والقرض بتقديم أكبر للقرب من مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، وقواعده من جميع القوانين الصادرة قبله سواء كان هذا التقرب إلى السوق المحلية أو الدولية، و القانون 10/90 كان يهدف إلى تقوية الوظيفة البنكية نظرا لنمط التسيير القديم، فالبنك الجزائري الذي يفتقد إلى معايير التسيير، حيث لا يحترم النسب التي أقرها بنك الجزائر مما نتج عنه نقص في السيولة النقدية،التي تدخل بنك الجزائر لسدها بنسبة فائدة تقدر ب 20 % في حين تتعامل البنوك مع زبائنها بنسبتي 8 % و 12 % لتحفيز الاستثمار، والملاحظ أنها تتعامل بخسارة وهذا لأسباب سياسية، و الخوف من انهيار البنوك التي لن تتجاوز عافيتها ما لم تتجاوز صعوبة تمويل خزائنها، وصعوبة استجابتها لقوانين التسيير الرأسمالي، حيث تعاني بنوكنا اليوم من ثقل القروض الغير مضمونة السداد، وكثرة الاختلاسات والتجاوزات كما توجد الكثير من النقائص في القطاع البنكي الجزائري منها:

– نقص المعلومات التي يقدمها البنك إلى الزبائن، فقليل من البنوك التي تزود زبائنها بإشعارات الدائن والمدين، بالإضافة إلى كشوفات الحسابات التي اعتبرت غير كافية، فرغم إدخال نظام المعلوماتية في البنوك التجارية إلا أن استعماله ما زال محدودا.

– غياب الاتصال بين البنوك مع بعضها البعض والدليل على ذلك ما حدث لعملية أخذ قرض بضمان مركب الجوهرة السياحي لولاية وهران، حيث اكتشف أنه رهن لمرتين الأولى من طرف القرض الشعبي الجزائري CPA، والمرة الثانية من طرف بنك عمومي آخر لم يفصح عنه.

[1] بوخدوني وهيبة، واقع وآفاق النظام المصرفي في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية –واقع و تحديات– ، المنظم بكلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، الشلف،15/14 ديسمبر2004 ، ص.126 .

– سوء استعمال الدفع، فالمؤسسات الجزائرية والأفراد يفضلون الدفع النقدي على الشيك، فكيف في اقتصاد يرفض الشيك كوسيلة للدفع عليه أن يقبل بطاقة الدفع.

– الخدمات البنكية ذات نوعية رديئة، كما أن آجال تنفيذ العمليات البنكية(التسديد أو الدفع) تعتبر طويلة:

– طلبات القروض تعالج في مدة طويلة.

– المنتجات البنكية محدودة جدا والإيداع نادرا ما يكون.

المطلب الثالث: تحديث النظام المصرفي الجزائري

إن القطاع البنكي الذي اعتبره قانون النقد والقرض العامل الأساسي للانتقال إلى اقتصاد السوق، مازال في انتظار التحولات التي تجعل منه العنصر الفعال والحيوي على جمع الموارد وتمويل الاقتصاد، إلا انه في الوقت ذاته يحتاج إلى محيط مهيأ ووسائل حديثة تمكنه من الاستمرار في تحقيق الأرباح.

فالبنوك التجارية تعيش تحولات جذرية على مختلف الميادين لمواجهة التغيرات الكثيرة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري، وأصبح مشكل تحديث النظام المصرفي الهاجس الكبير للسلطات العمومية، فهدفنا هو التطرق إلى تحديث النظام المصرفي الجزائري من خلال النقاط التالية:

الفرع الأول: التحديث، تعريفه وأساليبه [1]

تقديم عملية التحديث أساس للتعرف على حاجات ورغبات المستهلكين، فحاجات الزبون ورغباته في تجدد وتطور مستمر، ومن ثم تعمد البنوك إلى تطوير خدماتها وفقا لوجهات نظر المستهلكين.

أولا: تعريف التحديث.

التحديث هو دراسة شاملة للتغيرات الاقتصادية مع وضع التعديلات والطرق الواجب اعتمادها لمسايرة هذا التغيير، كما يعتبر التحديث على أنه نظرية ديناميكية، ومن خلال هذا التعريف يمكن إبراز مواضيع التحديث التي يبحث عنها والمتمثلة في:

– التغيرات الاقتصادية التي طرأت والتي ستطرأ.

– التعديلات التي لابد أن تحدث ليتمكن من استيعاب هذه التغيرات.

– التنبؤ بالتطور الذي سيحدث مستقبلا.

– رقابة السلطة العامة على تطور كل قطاع بالتأثير على مجرى تطوره في المستقبل، في ضوء ما تحصل عليه السلطات من المعرفة العلمية حول تغيرات هذا القطاع.

كما يسعى كل بنك إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من العائد، و يحاول الحصول أو اقتطاع أكبر حصة ممكنة من التعامل في السوق المصرفي، كما يسعى إلى اكتساب الثقة والسمعة، وفي الوقت ذاته يسعى أيضا إلى تحقيق:

– أكبر قدر ممكن من الدقة التي لا تسمح بوجود أي خطأ.

[1] كمال رزيق & عبد الحليم فضيلي ، تحديث النظام المصرفي الجزائري ،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية – الواقع والتحديات– المنظم بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بجامعة شلف يومي 15/14 ديسمبر 2004 .ص.377 .

– السرعة التي تختصر الوقت إلى أقل درجة ممكنة.

– الفعالية التي تلبي حاجة الزبائن إلى أعلى درجة ممكنة.

ولا يمكن الوصول إلى ذلك بدون قيام البنك بتحديث وتطوير خدماته التي يقدمها، وإضافة الجديد وبشكل مستمر.

ثانيا: أساليب التحديث.

تتمثل أساليب التحديث فيما يلي :

تحسين الإدارة : من خلال توظيف العمال المؤهلين وذوي التكوين الكفئ وجعل الإدارة رشيدة ومسؤولة، والتشديد على القوانين والتنظيمات والرقابة لكشف الأخطاء والتجاوزات المهنية.

حسن التسيير: يتم من خلال تطوير الإجراءات والخطوات والمراحل التي يتعين أن يمر بها الزبون حتى يحصل على الخدمة، لتصبح أكثر بساطة وأيسر وأعلى درجة من السهولة.

تحديث الخدمات: بعد دراسة احتياجات ورغبات الزبائن، تسعى البنوك لإشباع هذه الرغبات من خلال زيادة تشكيلة الخدمات وتطوير التكنولوجيا المستخدمة لتصبح أكثر تنافسية.

الفرع الثاني: دوافع التحديث ومبرراته.

أولا: دوافع التحديث. [1]

هناك دوافع كثيرة تؤدي إلى تحديث تسيير البنوك التجارية من بينها:

1– فقدان الاحترافية:

تفتقد البنوك التجارية الجزائرية إلى الاحترافية اللازمة، حيث كانت تخضع بشكل دائم للسلطات العمومية في اتخاذ قراراتها في منح القروض للمؤسسات العمومية وبالتالي ما زالت أداة يد الدولة، ومما يبرر عدم احترافية الجهاز المصرفي مايلي:

– التمييز في تقديم القروض.

– الآجال الطويلة في الرد على طلبات التمويل.

– استناد القرارات لمعايير مرتبطة بالضمانات قبل أي اعتبار آخر.

– صعوبة الوصول إلى القروض البنكية(البيروقراطية، والتسيير المركزي).

– إفراط في حجم القروض الممنوحة على شكل سحوبات على المكشوف للمؤسسة العمومية التي لا تتمتع بوضعية مالية تسمح لها بالحصول على القروض بالرغم من إجراءات التطهير المالي التي اتخذتها السلطات العمومية.

[1] كمال رزيق & عبد الحليم فضيلي ، تحديث النظام المصرفي الجزائري، مرجع سابق ، ص. 373 .

2– عدم فعالية المنظومة المصرفية:

يمكن تحليل نجاعة وفعالية المنظومة المصرفية بالنسبة للوساطة المصرفية على مستويين:

المستوى الأول: عدم الفعالية المالية.

تقاس فعالية منظومة الوساطة المالية بكلفة إنتاج الخدمات التي يقدمها والمعلومات التي يضعها في متناول الزبائن، بكلفة الخدمات التي تقدمها البنوك مرتفعة بسبب:

– ضعف تشكيلة الخدمات المقدمة.

– قلة استعمال أجهزة الإعلام الآلي بالمقابل استعمال الموارد البشرية بكثرة لمعالجة العمليات التجارية.

– أنظمة الإعلام التي تعتبر نقطة الضعف في المنظومة البنكية.

– اكتظاظ استقبال الزبائن والعجز الكبير في مراقبة وتدقيق الحسابات الداخلية.

المستوى الثاني: عدم الفعالية الاقتصادية.

تعتبر منظومة الوساطة فعالة إذا قامت بتسيير جيد لنظام الدفع، وخصصت الموارد تخصيصا جيدا، ويقصد بتخصيص الموارد العملية التي يتم بموجبها توزيع الأموال المتاحة للبنك على بنود استعمال مختلفة، وبطريقة تضمن الملاءمة بين احتياجاته من السيولة وتحقيق الربحية أو العائد، وتعود أسباب ضعف جمع الأموال إلى ما يلي:

– عدم وجود إستراتيجية واضحة لتشجيع الادخار من قبل البنوك.

– تفتقد المنظومة المصرفية إلى وجود موارد فورية وكذلك موارد في آجال محددة.

– نقص ثقة الجمهور في البنوك، خاصة في ضمان ودائعهم في حالة الإفلاس أو سحب الاعتماد من البنك (حالة بنك الخليفة خير مثال).

– البيروقراطية والصعوبة في فتح الحسابات الجارية والتجارية وفي تلقي دفتر الشيكات.

– نقص الثقة في الشيك، من خلال استعمال النقد في التعاملات التجارية.

– لا يوجد سعر فائدة قابل للتفاوض على المبلغ المودع.

– ضعف كبير في الهياكل و الوكالات البنكية خارج المدن الكبرى.

3– انحرافات المنظومة البنكية:

لا تمارس البنوك صلاحيتها الأساسية في اتخاذ القرار فيما يتعلق بمنح القروض، ويبقى القطاع العمومي لا يبالي بمستوى القروض وبتكاليفها بحيث أن الأحكام التي تضمنتها القوانين الصادرة خلال الثمانينات، ولا النصوص الصادرة استطاعت المساس بالحق الذي يعتبر غير قابل للتقادم، وهو حق الحصول على القروض المالية في جميع الحالات ونوجز بعض هذه الانحرافات فيما يلي:

– عجز التأطير المؤسساتي.

– عجز التأطير البشري: حيث كانت نسبة الجامعيين في البنوك العمومية تمثل نسبة قليلة من عدد المستخدمين.

– ضعف الرقابة، فقدان الاحترافية، نقص الصرامة في الإجراءات التي تنظم عمليات القرض، تعتبر مصدرا للسلوكات الجانحة والتصرفات المنحرفة والتعسفات في استعمال الوظيفة مما أدى إلى ضعف الرقابة على نشاط البنوك التجارية.

ثانيا: مبررات التحديث.

إن التوجه إلى تحديث البنوك العمومية توجه لا بديل له في ظل العولمة المالية والمصرفية، وتعدد حاجات المجتمع بحيث أصبح بحاجة إلى مزيد من المعلومات والخدمات المصرفية الجديدة و الأكثر تنوعا، والى أدوات استثمارية تدر لهم عائدا ماليا مناسبا فمبررات تحديث الخدمات المصرفية تتمثل فيما يلي:

1– العولمة المالية: العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما يؤدي إلى التكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال[1]، فالعولمة المالية تتضمن تحرير المعاملات التالية:

– المعاملات المالية المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية.

– المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

– المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري و المالي والضمانات، الكفالات والتسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل أو على التدفقات للخارج.

– المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية(العولمة المصرفية).

ولقد ساعدت على عمليات العولمة مجموعة من العوامل هي[2]:

– ضغوط تحرير التجارة التي أدت إلى النمو السريع في قيمة وحجم العمليات التجارية الدولية، مما تولد عنها خلق فرص جديدة للاستثمار الدولي، وبالتالي البحث على أساليب جديدة للتمويل.

– ثروة المعلومات والاتصالات الحديثة.

أما العولمة المصرفية فتعد طريقا جديدا لتحقيق عائد اقتصادي سريع ومرتفع وتحرير النشاط التمويلي من المخاطر الغامضة والصريحة التي تؤثر على الادخار العالمي، ومعاملات المؤسسات و الأفراد.

2– ربحية البنك وتحسين الخدمات المقدمة للزبائن: تطبيق التقنيات والخدمات الحديثة يحقق أربعة أهداف هي:

– التعامل بكفاءة مع النمو الهائل والمتسارع لعدد من حسابات الزبائن بالبنوك.

– تخفيض التكلفة الحقيقية لعملية المدفوعات وإجراء المقاصة فيما بين الشيكات التي تمثل هذه المدفوعات.

– أدى إلى تحرير الزبائن من قيود المكان والزمان.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك ، مرجع سابق ،ص. ص 33-34 .

[2] عمر صقر ، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، 2003 ،ص. 09 .

– أدى تطبيق التقنيات الحديثة إلى تمكين البنوك من تقديم خدمات لزبائنها لم تكن معروفة من قبل كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية تمثلت هذه الخدمات فيما يلي:

1- زيادة في عدد الحسابات.

2- زيادة حجم العمليات المصرفية.

3- خفض تكلفة العمليات المصرفية.

4- تقديم معطيات تتعلق بتحليل المخاطر.

5- معرفة أعمق للزبون.

6- تدفق المعلومات التي تؤدي إلى تنسيق أحسن وانسجام العمل المصرفي وفي إزالة العراقيل أمام الزبائن.

3– قوة المنافسة: نظرا لشدة المنافسة، تصبح البنوك العمومية تحرص على المردودية التي تساعدها على الزيادة في مواردها الخاصة، ضف إلى ذلك أن البنوك الخاصة مطالبة بحكم المنافسة بمراقبة وكالاتها ومراعاة مطالب المساهمين.

الفرع الثالث: تحديث الخدمات البنكية.

تحديث الخدمات البنكية هو الرفع من مستوى الخدمات البنكية وتجديدها بتطبيق تقنيات حديثة مسايرة للتوجيهات في تسيير البنوك، فعملية إنقاذ البنوك التجارية العمومية، يتطلب التحديث والارتقاء إلى المستويات العالمية في المردودية والكفاءة، وعلى البنوك تحسين أدائها في العمليات المصرفية الأساسية وفي الخدمات الجديدة لأن الخطوات القادمة لإصلاح القطاع المصرفي يستعين بشكل خاص بتحديث الخدمات المصرفية، وأنظمة الدفع وفي رفع مستوى الإدارة في البنوك، فالخطوة القادمة تتمثل في:

– تقدير وزيادة المنتجات والخدمات المصرفية لتحقيق احتياجات الأفراد.

– ترقية المؤسسات القرضية في تمويل الاستثمارات وتشجيع الصادرات.

– تحسين نوعية الخدمات المالية وتطوير وسائل الدفع بشكل سريع لتسهيل الدفع والسحب ونقل المعلومات والمعطيات بطريقة سريعة وآمنة.

وتحديث الخدمات البنكية يستند إلى مصادر داخلية ومصادر خارجية لتطوير الخدمات المصرفية.

المصادر الداخلية لتطوير الخدمة المصرفية.

تضم كافة المصادر داخل البنك التي يمكن أن تعطي أفكارا لتطوير العمل المصرفي أو لتنمية الخدمات المصرفية وأهم هذه المصادر نجد:

– إدارة التسويق من خلال الدراسات التحليلية لكل من السوق المصرفي، احتياجات ورغبات الزبائن، و أساليب تقديم الخدمات المصرفية.

– إدارة البحوث والتطوير بالبنك.

– مديرو البنوك: من خلال اقتراحات لتطوير الخدمات المصرفية.

– موظفو البنك: نتيجة للاحتكاك المباشر بين موظفي البنك و زبائنه.

المصادر الخارجية لتطوير الخدمة المصرفية:

تضم كافة المصادر التي تقوم بتقديم أفكار، آراء، تعليقات أو انتقادات يكون من شانها تطوير الخدمة المصرفية، ومن أهم هذه المصادر نجد:

- زبائن البنك الحاليين.
- البنوك المنافسة.
- معاهد البحث العلمي.
- شركات البحوث الخارجية.

المبحث الثاني: دوافع و معوقات الاندماج المصرفي في الجزائر.

اعتمدت السياسة الاقتصادية بعد الاستقلال على مخططات استثمارية مركزية. ممولة بأموال عمومية، فكانت تعمل على تخصيص الموارد بصفة إدارية، وعلى نظام مركزي للأسعار، و لم تكن القروض الموجهة لتمويل القطاع العام تخضع لمعدلات السوق، وبالتالي ألغيت كل المتغيرات النقدية والمالية، وأصبحت البنوك مجرد مصارف للمؤسسات العمومية وبتوقيع الخزينة. إنها الوضعية التي عاشتها الجزائر لمدة طويلة نوعا ما والتي أدت إلى تدهور جل المؤسسات الاقتصادية، وعليه كان التفكير في تطبيق إصلاحات اقتصادية، بدأت مع صدور قوانين استقلالية المؤسسات ابتداءا من سنة 1988، عن طريق تحرير الأسعار، وبتخفيض تدريجي للتدعيم وبالتالي كان التفكير في التحرير الاقتصادي.

المطلب الأول: الجزائر و الاندماج المصرفي.

الفرع الأول: موقف الجهاز المصرفي من التحرير المصرفي.

نظرًا للمشاكل التي كانت تعاني منها المؤسسات العمومية، طبقت سياسة التطهير المالي من أجل امتصاص مديونيتها من طرف الخزينة العمومية، التي لم تكن إمكانياتها تسمح بذلك خاصة بعد انخفاض أسعار البترول إذ كان يجب الاهتمام بالجهاز المصرفي لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، لهذا صدر قانون النقد والقرض في أفريل 1990، كوسيلة لإعادة النظر في عمل وسيرورة البنك المركزي، الذي أصبح المراقب الوحيد للقطاع المصرفي، مع وجود سلطة في ميدان النقد والقرض (مجلس النقد والقرض).

يعتبر قانون النقد والقرض كبرنامج طموح للإصلاحات، خاصة في مجال الوساطة المالية، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي، فهو يعمل على نزع الاحتكار وإرساء قواعد المنافسة بين البنوك في الميدان المالي.

كما ساهم قانون الرأسمال السلعي للدولة (la loi sur les capitaux marchands de L'état) في جعل البنوك كمؤسسات اقتصادية عمومية (EPE)، وكبنوك ابتدائية، وتجارية خاضعة للقانون التجاري، وبهذا القانون من المفروض أن تتخلى الدولة عن الدائرة الاقتصادية التنافسية، على أن تتم خوصصة محفظة (EPE)، بتحويل ملكيتها إلى الشركات القابضة.

كما يعتبر قانون القرض في الجزائر فلسفة الإصلاح الاقتصادي، ومنه الإصلاح المصرفي، حيث ظهرت معه أفكار لإعادة إصلاح المنظومة المصرفية، مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ العولمة المصرفية (المالية) التي تكرست عبر برنامج التعديل الهيكلي.

ثم تدعمت القوانين المنظمة لعمل الجهاز المصرفي، خاصة مع توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994، لإقامة سياسة نقدية أكثر صرامة، وعليه زادت القيود على النظام المصرفي ، لا سيما مع تخفيض قيمة الدينار الجزائري، واستعمال النقد كوسيلة مراقبة غير مباشرة،كما طبقت سياسات تسييرية أهمها:

– سياسة السوق المفتوحة مع تسيير حيوي وثبات معدل إعادة الخصم.

– نظام الإجراءات الوقائية، خاصة على مستوى الأموال الخاصة وتصنيف الحقوق والمؤونات، وكذلك توزيع المخاطر، حيث أن مجموعها لا يتعدى 12.5 مرة قيمة الأموال الخاصة بالبنك.

– سياسة انتقائية لإعـــادة التمويل.

و على العموم، فإن معاناة الخدمات المصرفية تخص إمكانية تسييرها التي تتميز بـــ:

– عجز في التسيير، يخص التأطير والتنظيم وملاءمة التغيير.

– عدم القدرة على تقدير المخاطر ومواجهتها من البنوك.

– غياب أو نقص نظام المعلومات والتسويق والمواصلات.

– غياب المنافسة.

– تأخر في التحديث وخاصة التكنولوجي.

كل هذه السياسات المطبقة على الجهاز المصرفي، تؤكد على وجود تدخل حكومي صارم ومراقبة مستمرة من البنك المركزي على مختلف المؤسسات المصرفية والمالية، وصعوبة وتخوف من تحرير القطاع المصرفي، حيث تخضع البنوك في سير عملها إلى الرقابة من طرف الدولة (بصفتها مالك، سلطة، وعون اقتصادي) و البنك المركزي (كسلطة تسيير ومراقبة).

من كل هذا نستطيع القول أن الأزمة في الجزائر ليست مالية، بل هي أيضا أزمة أنظمة، حيث أن هذه السياسات الاقتصادية غير نابعة من الواقع الاجتماعي والثقافي. فبعد إلغاء الاحتكار الحكومي للتجارة الخارجية، وتحرير النظام البنكي وقطاع التأمين التي نصت عليه شروط FMI، أنشئت بنوك خاصة منها بنك الخليفة. و على اثر فضيحة بنك الخليفة وتفاديا لوجود مشاكل أخرى من هذا النوع ارتفعت درجة تدخل الدولة في التنظيم المصرفي، من خلال القوانين الصادرة في سنة 2003 و 2004، التي لم تترك حرية كبيرة للبنوك للتصرف، والعمل دون الرجوع لبنك الجزائر، وتتمثل في:

1- الأمر* L' ordonnance رقم 03 /11 الصادر في 26 أوت 2003، والذي يؤكد على سلطة البنك المركزي النقدية، وقوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية، حيث أنه أضاف شخصان في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة، معينان من رئاسة الجمهورية تابعيين لوزارة المالية، هذا الأمر لا يشير ولا يعطي فرصة التحدث عن التحرير المصرفي، وإنما يعطي للتدخل الحكومي أكثر جدية.

* الأمر : يصدر من طرف رئيس الجمهورية و يتم تنفيذه .

2- القانون** Règlement رقم 04/01 الصادر في 04 مارس 2004، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية، التي تنشط داخل الجزائر، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك بـــ 500 مليون دج، وبـــ 10 مليون دج للمؤسسات المالية ، بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 بـــ 2.5 مليار دج للبنوك، و500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية.

فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط، سوف يترع منها الاعتماد، وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في النظام المصرفي.

3- القانون Règlement رقم 04/02 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0 %و 15 % كحد أقصى.

4- القانون Règlement رقم 04/03 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر، حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى " شركة ضمان الودائع البنكية" تساهم فيه بحصص متساوية، وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع المصرفية، تقدر بمعدل سنوي (01 % حسب المنظمة العالمية للتجارة OMC) من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية. يلجأ إلى استعمال هذا الضمان، عندما يكون البنك غير قادر على تقديم الودائع للمودعين، أي عند التوقف عن الدفع من طرف البنك، حيث يخطر المودع بذلك ليقوم بالتوجه إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية بالوثائق اللازمة، والتعويض يكون بالعملة الوطنية فقط.

الفرع الثاني: موقع الجزائر من الاندماج المصرفي.

بعد دراستنا لواقع المنظومة المصرفية في المرحلة الراهنة نجد أن الجزائر لم تطبق لحد الآن الاندماج المصرفي نظرا لكون البنوك العمومية تسيطر على معظم تمويل النشاطات حيث تتحصل على 90 % من الموارد وتقدم 95 % من القروض، بينما البنوك الخاصة لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب، إما لأنها لم تقم بعملية التمويل في النشاطات ذات الربح السريع ومن ثم لا تحتاج إلى منافسة كبيرة، وهذا لا يتفق مع العولمة بصفة عامة ومظاهر العولمة المالية "الاندماج المصرفي" بصفة خاصة، وإما لأنها تريد المنافسة ولكنها لا تقدر على ذلك نظرا لقلة مواردها المالية وتخلف المستوى الفني والتكنولوجي وغياب التنظيم الإداري السليم، ومن ثم لا مناص من مواكبة العولمة المالية بتطبيق الاندماج المصرفي، وبالتالي تبقى حصص البنوك الخاصة ضعيفة في السوق وذلك للأسباب التالية:

- إنشاء البنوك الخاصة جاء متأخرا.

** القانون : يعرض على البرلمان و يصادق عليه .

– البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية هي في حالة انتظار وملاحظة السياسة الجزائرية في ميدان الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة، والإصلاحات البنكية بصفة خاصة.

– تتميز البنوك الوطنية الخاصة بأنها توجه أعمالها بصفة أكبر نحو تمويل العمليات التي تتميز بالمضاربة والمردودية السريعة "تمويل الواردات" Financements des importations

– هناك تمايز بين البنوك الوطنية الخاصة والبنوك الخاصة الأجنبية فيما يخص السوق النقدية، بحيث يسمح للأولى بالدخول إلى هذه السوق بعكس الثانية.

كما نلاحظ من التحليل السابق أن بعض البنوك الخاصة قد تم سحب الاعتماد منها مما سيؤدي إلى سحب ثقة المتعاملين الاقتصاديين وطنيين كانوا أم أجانب من بقية البنوك الأخرى لا سيما منها البنوك الفرنسية التي تتعامل مع السوق الجزائرية في مجال التجارة الخارجية والتحويلات المالية والتعاملات المختلفة.

ومنه تبرز أهمية الدور الإشرافي الذي يمكن أن تقوم به الحكومة والبنك المركزي في وضع السياسات والشروط الواجبة لعملية الاندماج، ولتدعيم رأس مال البنوك وتقوية قاعدته صدر قانون 01/04 الصادر في 2004/03/04 حيث رأس المال المسموح به لتأسيس بنك جديد هو 2.5 مليار دج أو ما يعادل 36.4 مليون دولار بعد ما كان 500 مليون دج في قانون النقد والقرض 10/90، كما أصدر مجلس النقد و القرض في 23 ديسمبر 2008 قانون تعديل الحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر حيث يتغير الحد الأدنى لرأسمال البنوك و فروع البنوك الأجنبية من 2.5 مليار دج إلى 10 مليار دج، و بالنسبة للمؤسسات المالية و الفروع الأجنبية للمؤسسات المالية الأجنبية من 500 مليون دج إلى 3.5 مليار دج و حددت مهلة 12 شهرا للتأقلم مع هذه اللوائح و إلا فسيسحب الاعتماد من المؤسسات التي لا تخضع لهذه الشروط.

إن هذه الزيادة في رأس المال سوف تعزز وتدعم قاعدة رأسمال البنوك، وزيادة حجم أصولها، وهو ما يمكن تحقيقه من عمليات الاندماج المصرفي بين البنوك الصغيرة أو بينها و بين البنوك الكبيرة، بحيث تصل إلى الحجم الكبير، مما يجعل المصرف قادر على المنافسة، ويتيح له الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا المتقدمة وما يتولد عنها من مبتكرات ومنتجات مالية[1].

المطلب الثاني: دوافع و معوقات الاندماج المصرفي في الجزائر.

الفرع الأول: دوافع الاندماج المصرفي في الجزائر.

هناك عدة عوامل تدفع بالبنوك الجزائرية إلى الاندماج نذكر منها:

– صغر رأسمال البنوك العمومية وضعفها يعد عاملا رئيسيا للاندماج المصرفي من أجل تقوية رأسمال البنك المندمج واتساع نشاطاته وإنشاء فروع له في الوطن والخارج.

[1] بوزعرور عمار& دراوسي مسعود ، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية –واقع و تحديات– مرجع سابق ، ص.145 .

– الاندماج المصرفي يسمح بتخفيض التكاليف الخاصة بالإقراض والخدمات المصرفية وذلك من خلال تقديم أفضل العروض لمختلف طلبات العملاء، وتشجيع تداول الادخار في المنظومة المصرفية وهذا ما يستدعي من السلطات النقدية إيجاد أساليب جدية للنمو والشمولية وذلك عن طريق التقدم التكنولوجي.

– لتوسيع دائرة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تسعى الجزائر إليه واستقطاب الزبائن الأجانب فعلى الجزائر أن تبادر بإصلاح القطاع المصرفي مع ما يتناسب مع المعايير الدولية ومن هنا يتوجب عليها إقامة بنوك شاملة واندماج مصرفي.

– لتدعيم الشراكة الموقعة مع مختلف الدول منها : الاتحاد الأوروبي، اليابان...، فانه لزاما على البنوك الجزائرية أن ترقى بنفس الأساليب التكنولوجية والفنية لتلك الدول ولا يكون هذا إلا بوجود بنوك خاصة ذات فعالية كبيرة، بنوك شاملة ذات رأسمال قوي وبنوك مندمجة ذات كفاءة عالية.

– الإصلاحات التي تقوم بها الجزائر في القطاع المصرفي بمثابة فرصة تسمح لها بإضافة مواد تتعلق بالاندماج المصرفي وتشير إلى أهدافه والجدوى الاقتصادية منه بهدف التمهيد له.

– الأزمات المصرفية خاصة"هروب رؤوس الأموال"، "الاختلاسات" وآثارها الوخيمة على الاقتصاد تستدعي أيضا عملية إعادة الهيكلة والاندماج المصرفي وذلك بتفعيل دور الإدارة الجديدة في تحديث وتطوير أساليب الخدمات والتسويق.

– اشتداد المنافسة الأجنبية وانتشار ظاهرة العولمة المالية يعتبر أيضا دافعا لتطبيق الاندماج المصرفي في البنوك الجزائرية من أجل بقائها واستمرارها واكتسابها الميزة التنافسية والتعاملية في الساحة المصرفية.

الفرع الثاني: معوقات الاندماج المصرفي في الجزائر.

هناك عدة عوامل تحول دون الاندماج المصرفي في الجزائر يمكن إجمالها فيما يلي:

– عدم وجود رغبة للاندماج المصرفي من طرف السلطات النقدية أو السياسات الاقتصادية ككل، وهذا يعكس غياب القوانين والتشريعات الخاصة بعملية الاندماج.

– توفر الجهاز المصرفي الجزائري على بنوك عمومية تسيطر على تمويل الاقتصا د الوطني بينما تبقى حصة البنوك الأجنبية والخاصة ضعيفة ومحدودة في السوق المصرفي.

– ضعف التحكم في الجهاز المصرفي الجزائري من طرف السلطات النقدية وعدم فعالية الرقابة والصرامة في تطبيق القوانين وخير دليل على ذلك إفلاس بنك الخليفة الذي أنشأ برأس مال وهمي حسب ما اتضح من المحاكمة وكذا إفلاس البنك الصناعي.

– ضعف التكنولوجيا والاتصال في الجهاز المصرفي الجزائري مما يعرقل من الأداء الجيد وإخفاء المعلومات والبيانات الخاصة بالأصول والخصوم الحقيقية لكل بنك وبالتالي عدم الشفافية التي ينجم عنها في كثير من الأحيان الإفلاس قبل التفكير في حل بديل كالاندماج.

– غياب المنافسة المحلية و ذلك ما يفسر بنوك ضعيفة الأداء متشابهة ومحدودة الخدمات غرضها الأساسي هو جمع المدخرات وتقديم القروض دون التفكير في توسيع الخدمات ومنافسة البنوك الأجنبية المتقدمة حتى ولو استدعى الأمر منها الاتحاد والاندماج لرفع رأسمالها في سبيل استمرارها وبقائها على المستوى المحلي والعالمي.

– غياب التحرير المصرفي في الجزائر الذي يدعم ويشجع عملية اندماج مصرفي من خلال زيادة القدرة التنافسية بعد التفتح على العالم الخارجي والتأثير والتأثر به.

المطلب الثالث: آفاق الاندماج المصرفي في الجزائر.

الفرع الأول: إعداد وتكييف النظام المصرفي الجزائري للاندماج.

في ضوء التطورات المتلاحقة التي تواجه العمل الجزائري، كان لابد للبنوك العمومية الجزائرية أن تتبنى سياسات تهدف إلى تحسين قدرتها التنافسية للمحافظة على تنمية ومواجهة التحديات العالمية، ويمكن للاندماج المصرفي أن يسهل تحقيق هذه الأهداف ومن بين السياسات نذكر ما يلي:

1- تبني مفهوم البنوك الشاملة:

في إطار سعي السلطات إلى تفعيل دور البنو ك العمومية، تم إلغاء التخصص المصرفي في بداية التسعينات من القرن الماضي، حيث سعت البنوك الجزائرية لتعظيم العائد والاستفادة من المتغيرات العالمية والمحلية ومع تزايد درجة المنافسة في السوق المصرفية والرغبة في التقليل من المخاطر المصرفية، جاء توجه البنوك العمومية في ظل العولمة والنظام الاقتصادي الجديد نحو الأخذ بمبدأ الصيرفة الشاملة كانعكاس طبيعي لتضخم أعمال تلك البنوك بهدف جذب المزيد من الودائع لتوظيفها في مختلف النشاطات التي تتطلبها التنمية، مع سعي تلك البنوك لتعظيم الأرباح من خلال مزاولة أنشطة مصرفية واسعة تستجيب لاحتياجات ورغبات العملاء، وزيادة رأس مال البنوك الذي لا يأتي إلا بالاندماج المصرفي.

2- مواكبة التطورات التكنولوجية:

إن أهم ما يميز العمل المصرفي في عصر العولمة هو تعاظم دور التكنولوجيا المصرفية، والعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من ثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالا ت بغية تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات المصرفية، وابتكار تطبيقات جديدة للخدمة المصرفية تتسم بالكفاءة والسرعة في الأداء.

وفي هذا الصدد سعت البنوك الجزائرية لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية بنقل العديد من التقنيات المصرفية إلى السوق الجزائرية تتلاءم مع متطلبات العصر الحديث، ومن هذه التقنيات:

أ- نظام السحب الأوتوماتيكي : بدأ النظام الفعلي لأجهزة سحب الأوراق النقدية أتوماتيكيا في بلادنا سنة 1999، حيث اعتبرت المرحلة الأولى من هذا النظام كتجربة محضة، فقد استوردت الجزائر حوالي 30 جهازا وضعتها عبر وجهات أكبر البنوك المتواجدة في بعض الولايات، وقد تضاعف العدد حاليا أكثر من 200 جهازا يشمل تقريبا كل الولايات.

ب– البطاقة الالكترونية: وضع بنك التنمية والفلاحة في صيف 2004 منتوجا جديدا لزبائنه، فدخول بطاقة بدر العالم البنكي سيكون على مراحل:

أولها المرحلة التجريبية أين تكون البطاقة في وكالات محددة وعلى عدد محدد من حامليها، وانطلاقا من النتائج المتحصل عليها سيعمم استعمال هذه البطاقات تدريجيا مع وصول وتركيب الأجهزة اللازمة لذلك، كالموزع الأولي للأوراق النقدية BAD، وجهاز حامل الدفع الالكتروني TPE، حيث تسمح بطاقة بدر لحامليها بإجراء عملية السحب على مستوى الموزع الآلي للأوراق النقدية المتواجدة في وكالات بدر أو في وكالات البنوك الزميلة.

أما المرحلة الثانية يتم فيها القيام بعمليات الدفع المباشر بمشترياتهم عند التجار الذين يملكون جهاز الدفع الالكتروني.

ج– برنامج ترقية وعصرنة البنوك : شرعت البنوك الجزائرية مند عا م 1994 في عصرنة البنوك وتطوير العلاقة فيما بينها، ويتركز هذا البرنامج على عدة محاور أهمها تحسين محافظ الأوراق المالية وجعلها ذات نوعية جديدة، وفي نفس السنة شرعت البنوك في انتهاج سياسة قرض ترتكز على عدة قواعد وقائية تتمثل في:

– تكوين ضمانات حقيقية.

– متابعة تسديد القروض.

– خلق وسائل التضامن والتغطية الجماعية المشتركة للأخطار.

– التجديد على المستوى التنظيمي les banque assises والتطوير التأهيلي لموظفي البنوك.

– تنظيم الخدمات ما بين البنوك عن طريق المعالجة الآلية للخدمات، وفي هذا الإطار تم وضع بطاقة للدفع ما بين البنوك la carte interbancaire والتي بدأ التعامل بها في مارس 2006 بين 90 بنكا ومؤسسات مالية وطنية من بينها: BADR،CPA، BDL، CNEP،Algérie poste،société général، BNA، Paribas eldjazair ، El baraka banque .

و قد تم تركيب أكثر من 300 موزع آلي للأوراق المالية النقدية، إضافة إلى 500 موزع مطلوبة من طرف البنوك، وبريد الجزائر، من جهة أخرى تم تثبيت أجهزة الدفع الالكتروني لدى أكبر تجار الفنادق الكبرى، المطاعم، محطات المسافرين.... وقد قدر عددها حوالي 10000 جهاز و قبل نهاية 2006 تم وضع 1000000 بطاقة.

وفي إطار دفع مشاريع عصرنة المنظومة البنكية الجزائرية، نجد عملية المقاصة الالكترونية في الجزائر وهي عبارة عن نظام معلوماتي آلي للتبادل مابين البنوك لصفقات الدفع، وامتيازه يتمثل في حساب الأرصدة الصافية عند نهاية كل مرحلة تبادل والقيام بإرسالها في آجال وجيزة إلى جهاز تسيير الأرصدة من أجل تحويل المحددات المحاسبية على مستوى حسابات البنوك المفتوحة لدى هذا الأخير.

وقد انطلقت أولى هذا النظام ابتدءا من 15 ماي 2006 والذي طبق على عدة مراحل تبدأ كمرحلة أولى بالشيك الجديد، ثم تنتقل إلى استعمال الحوالة، بحيث أن المصارف العمومية الكبرى وحتى بريد الجزائر انطلقوا في هذه العملية لأنهم باشروا تحضيراتهم منذ أكثر من سنتين [1] من انطلاقها رسميا، كل هذه المجهودات تساعد على وجود كفاءة عالية يستدعيها الاندماج المصرفي.

3- مواصلة الإصلاحات المصرفية:

يتم الإصلاح المصرفي عن طريق عملية إعادة الهيكلة التي يمكن تعريفها بأنها مجموعة من الإجراءات تهدف إلى تصحيح الهياكل الفنية أو المالية أو الإدارية بغرض تحسين كفاءة البنوك، وتمكينها من الاستمرار بنجاح على المدى المتوسط والطويل.

وسعيا من السلطات الجزائرية إلى تفعيل دور البنوك العمومية شهدت الفترة الأخيرة إصلاحات بنكية واسعة، كان الهدف منها بناء منظومة بنكية قادرة على مواجهة التحديات التي فرضتها التطورات الاقتصادية العالمية وتسريع عمليات الاندماج بين البنوك.

4- تبني وتطوير التسويق المصرفي:

يعد تبني مفهوم التسويق البنكي الحديث من طرف البنوك العمومية أمرا ملحا في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الساحة المصرفية، والتي تبلورت أهم ملامحها في استخدام المنافسة، حيث يساهم هذا المفهوم في اكتساب قدرات تنافسية تمكن البنوك من زيادة مواردها من خلال تبنيها للاندماج المصرفي ومن ثم تحقيق التوازن في هيكل موارد البنوك واستخداماتها.

ومن أهم ركائز ووظائف التسويق المصرفي الحديث والتي يجب التركيز عليها هي:

أ- خلق أو صناعة العميل بالسعي نحو العميل المرتقب.

ب- المساهمة في تطوير الصناعة المصرفية.

ج- تصميم مزيج الخدمات المصرفية بما يحقق إشباع رغبات واحتياجات العملاء بشكل مستمر من خلال استخدام أساليب وأدوات ابتكارية غير تقليدية سواء في نوعية أو وسيلة تقديم الخدمة.

د- يقع في إطار المفهوم الحديث للتسويق المصرفي العديد من المهام التي تعمل على موازنة النشاط المصرفي وإدارة مخاطر الاختلال في هذا التوازن، ومن أهمها دراسة سلوك العملاء واتجاهاتهم واختيار مواقع فروع البنوك وتوزيع الخدمات المصرفية، فضلا عن الترويج والاتصال والإعلان عن تلك الخدمات وذلك عن طريق كافة الوسائل الإعلانية بما فيها الوسائل الحديثة مثل شبكة الانترنيت.

[1] مجلة Media bank indicateurs monétaires et financières au 4 éme trimestre de 2002 N 65, P. 16.

5- الارتقاء بالعنصر البشري:

يعد العنصر البشري من الركائز الأساسية في الارتقاء بالأداء البنكي، فعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف البنوك العمومية لتطوير الخدمات المصرفية، والاستفادة من أحدث التكنولوجيا والمعرفة المصرفية، إلا أن هذه الجهود سوف تظل محدودة ما لم يواكبها تطوير لإمكانيات العاملين وقدراتهم اللازمة لاستعاب التطورات المتلاحقة في مجال الخدمات البنكية بما يضمن رفع مستوى تقديم الخدمة المصرفية وتحقيق أفضل استثمار للموارد البشرية في البنوك العمومية.

هذا ويتطلب الارتقاء بمستوى أداء العنصر البشري تبني عددا من الاستراتيجيات المتكاملة للوصول إلى نموذج "المصرفي الفعال" من خلال التكوين المستمر للموظفين سواء في استعمال التكنولوجية المتطورة المرتبطة بالعمل المصرفي أو في مجال تجسيد علاقة حميمة بين البنك والعميل من خلال ترقية أداء العاملين من خلال صقل وتنمية مهارات حسن التصرف والقدرة على التفاوض والتخطيط واتخاذ القرار في الأوقات المناسبة.

كما يمكن تنمية مهارات العاملين في الميدان البنكي من خلال القيام بدورات تدريبية قصيرة المدى للعاملين الجدد، أو لترقية المستويات الوظيفية العليا تقوم بها مراكز دراسات في الميدان المصرفي سواء في البنك المركزي أو في البنوك التجارية أو المعاهد المتخصصة، وكذلك بلقاءات ذات مستوى عالي للإطلاع عما يجري في الساحة الدولية والمعاهد العالمية للبنوك وكل هذا لإنجاح عملية الاندماج البنكي باعتباره يستقطب أفضل الكفاءات المصرفية.

6- مواكبة المعايير الدولية:

في ضوء ما تشهده الساحة المصرفية العالمية من تطورات هامة فرضت على صانعي السياسة المصرفية والمؤسسات الدولية وضع العديد من القواعد والمعايير الرامية إلى تحقيق السلامة المصرفية الدولية، فان البنوك الجزائرية مطالبة بمراعاة هذه القواعد في سياق سعيها إلى تنويع خدماتها والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة في السوق المصرفية، ومن أهم المجالات التي ينبغي مواكبتها نجد: [1]

أ- تدعيم القواعد الرأسمالية : تحتل قضية تدعيم رؤوس أموال البنوك أهمية كبيرة باعتبارها خط الدفاع الأول عن المودعين وضمان الأمان في مواجهة الصدمات والأزمات، فضلا عن أهميتها في منح قدرة أكبر للبنوك في تنويع خدماتها وتوسيع نشاطها المصرفي، وفي ضوء ذلك وتطبيقا لمقترحات لجنة بازل، ألزم بنك الجزائر كافة البنوك الخاضعة له بتطبيق معدل 8%.

ب- تطوير السياسات الائتمانية للبنوك : حددت لجنة بازل رؤيتها الخاصة بالرقابة على المخاطر المصرفية التي احتلت فيها قواعد منح الائتمان، وفي هذا الإطار تسعى البنوك العمومية الجزائرية إلى وضع ضوابط ومحددات لمنح القروض تفاديا لأزمة السيولة التي عرفتها في الفترة الأخيرة نتيجة ثقل المحافظ بالديون المشكوك في تحصيلها.

[1] www.majalisna.com

ج – الاهتمام بإدارة المخاطر : في ضوء ما تشهده السوق المصرفية من تطورات كبيرة نتيجة انفتاحها على القطاع الخاص الوطني والأجنبي، أصبح النشاط المصرفي يرتكز في مضمونه على إدارة المخاطر، وعلى هذا الأساس تم إجراء تعديلات هامة في قانون النقد والقرض لتفعيل دور بنك الجزائر وهياكله المختلفة في مواجهة المخاطر وإدارتها، وللاندماج المصرفي دور مهم في الحد من هذه المخاطر.

د– وضع آلية للإنذار المبكر بالبنوك : مع تعاظم الاهتمام بموضوع سلامة النظام المصرفي والمالي ومع التوجهات القوية لتدعيمها من طرف المؤسسات الدولية في مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولجنة بازل للرقابة المصرفية، فان هناك حاجة ماسة لوضع آلية للتنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية بالبنوك الجزائرية وذلك للعمل على زيادة قدرة البنوك على الاستخدام الكفئ لمواردها وإيجاد حل للإفلاس وهو الاندماج ما بين البنوك.

7 – تحرير تجارة الخدمات المالية:

من بين أهم نتائج الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات هو تحرير الخدمات المالية(خدمات البنوك، التأمين وإعادة التأمين)، مما يساعد على عملية الاندماج المصرفي، وبما أن هذا الأمر أصبح منطقي فما على البنوك التجارية إلا تحرير هذه التعاملات مما يؤدي إلى:

أ– جعل القطاع البنكي أكثر كفاءة واستقرار.

ب– اتساع السوق المصرفي.

ج– تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وزيادة جودتها بسبب درجات المنافسة.

د– تؤدي إلى المزيد من المنافع في مجال نقل التكنولوجيا والمعرفة.

هـ– يسمح للزبائن باختيار التمويل المناسب وزيادة حجم التمويل.

و– تمكين عمليات التحرير من تخفيض مخاطر السوق، وتساعد على تطوير وتوسيع السوق المالي من خلال حجم المعاملات.[1]

8 – مشروع خوصصة البنوك الجزائرية:

في سياق تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق، أدخلت تغيرات جذرية على طريقة عمل القطاع المالي الجزائري (1989-1991)، وكانت إصلاحات هذا القطاع تهدف إلى زيادة الاعتماد على السوق والمنافسة تماشيا مع الإصلاحات الأخرى الموجهة نحو السوق.

وفي ظل المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق، تستعمل الدولة باعتبارها تنظيم سياسي، اقتصادي واجتماعي عدة طرق في عملية انتقال المؤسسات العمومية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وأفرز مبدأ تجسيد الخوصصة في الجزائر بموجب المرسوم 22/95 والقوانين الأخرى الخاصة، فان أول ظهور لبرنامج الخوصصة كان في أفريل

[1] كمال رزيق، عبد الحليم فضيلي، تحديث النظام المصرفي الجزائري ، مرجع سابق ، ص.379.

1996 مدعوما من طرف البنك الدولي، حيث كان من المقرر أن يمس حوالي 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة خاصة في قطاع الخدمات.

ينبغي النظر إلى الخوصصة على أنها واحدة ضمن عدد من الاستراتيجيات التي تسعى إلى زيادة كفاءة مؤسسات القطاع العام المصرفي الجزائري، إذ يسود الجزائر الآن الاتجاه نحو تقييم أداء بعض البنوك التجارية بطريقة جدية، إما إصلاحها بما يتلاءم واقتصاد السوق وإما بيعها للخواص لأنها إذا بقيت على ما هي عليه فهي مهددة بالزوال.

ومن الظاهر أنه بدأ تقييم أداء بنك التنمية المحلية BDL، وقد تمت دراسة تحضيرية عند افتتاح رأس مال هذا البنك من طرف مكتب دولي، هذه الدراسة تقتضي الدخول في شراكة مع الأجانب.

كما كان من المقرر أن يتم إجراء خوصصة جزئية للقرض الشعبي الجزائري مع نهاية 2007، بالتنازل عن 51% لشريك استراتيجي وحيد و الاحتفاظ ب49% ، لكن تم إلغاء هذا المشروع للوضعية المالية التي يعاني منها البنك و المثقلة بالديون بالإضافة إلى أسباب أخرى.

وقد اعتبر دخول البنوك الأجنبية في رأس مال البنوك الجزائرية كمساعدة للدولة وليس فقط لتحديث النظام المصرفي، وإنما لإعادة تقييمه.

كما أن عمليات الخوصصة تساعد كثيرا في تطبيق عمليات الاندماج المصرفي في الجزائر من أجل تنمية هذا القطاع وتحسين منتوجاته وزيادة أرباحه وهذا إذا كان مشروع الخوصصة قائم على معايير وقواعد سليمة.[1]

الفرع الثاني: الشروط الملائمة لإصلاح البنوك التجارية الجزائرية.

لقد أسس قانون النقد والقرض إطارا جديدا يضع المنظومة البنكية ضمن مسار يتماشى والتوجيهات العالمية في مجال اقتصاد وتسيير البنوك، وتستدعي المهام المصرفية الجديدة الواردة في قانون النقد والقرض أن تجدد مناهج التنظيم والتشغيل كما أن القطاع المصرفي يحتاج لتشغيله إلى بنية نقدية متطورة، وتشمل هذه البنية كل الفروع التكنولوجية للخدمات المصرفية والأنظمة المشتركة للتنافس بين البنوك.

إن الشروط التالية لها دور كبير في تكييف المنظومة المصرفية الجزائرية مع المتغيرات النقدية والمالية الدولية خاصة عملية الاندماج المصرفي وإقامة تحالفات مالية كبيرة تستطيع المنافسة والمواجهة في ظل اقتصاديات الحجم والكفاءة العالية، وتتمثل هذه الشروط في:

– خلق المنافسة بين البنوك:

لقد احتل النظام البنكي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية وتزداد أهمية من يوم لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة، ومع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي من جهة ثانية، و في هذه الظروف يجب على البنوك أن تكون قادرة على التحكم في الأخطار التي ينطوي عليها نشاطها، ويتعين عليها توضيح عناصر سياسية اقتصادية حقيقية انطلاقا من:

[1] بوخدوني وهيبة، واقع وآفاق النظام المصرفي في إطار التحول إلى اقتصاد السوق مرجع سابق، ص.129.

- دراسة الموارد والوسائل والمحيط العام.
- تحديد الكفاءات والموارد الكفيلة لضمان النجاح.
- إعداد الإستراتيجيات الممكن اعتمادها واختيار إحداها .
- **فتح المجال أمام المبادرة الخاصة والأجنبية:**

إبتداءا من تاريخ صدور قانون النقد والقرض أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعا لها في الجزائر تخضع لقواعد القانون الجزائري، وككل مؤسسة بنكية أو مالية، يجب أن يخضع فتح هذه الفروع إلى ترخيص خاص يمنحه مجلس النقد والقرض ويتجسد في قرار صادر عن محافظ بنك الجزائر، ويجب أن تستعمل هذه البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية رأس مال يوازي على الأقل رأس المال الأدنى المطلوب تأمينه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية كما هو محدد بواسطة النظام رقم 10/90. ومن بين الشروط المطلوبة لتأسيس أي بنك أو مؤسسة مالية نذكر مايلي:

- تحديد برنامج النشاط.
- الوسائل المالية و التقنيات المرتقبة.
- القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية.

و من أهم المؤسسات البنكية التي برزت بعد إصلاح 1990 نجد بنك البركة (تأسس في 1990/12/06) والبنك الاتحادي (تأسس في 05/07/ 1995).

ومازالت مؤسسات مالية و بنوك أخرى تتقدم بطلب الاعتماد من مجلس النقد والقرض، ويبدو أن هذه الحركية سوف تستمر لسنوات أخرى طويلة.

- **ضرورة توفير الإستراتيجية الفعالة لأداء البنوك:**

حتى تضمن البنوك التكيف مع النظام الاقتصادي الجديد عليها إتباع إستراتيجية فعالة وسياسة بنكية ناجعة حتى تتجاوز العراقيل والعقبات التي تشهدها، حيث تتطلب هذه الأخيرة:

- إتباع سياسة اقراضية فعالة.
- سياسة فعالة في تجميع و تعبئة الادخار.
- تحسين نوعية الخدمات المصرفية.
- تحسين وسائل الإعلام و التنظيم.

– إصلاح النظام المحاسبي في البنوك التجارية بما يتلاءم واحتياجات السوق:

ان التحول إلى اقتصاد السوق يفرض مجموعة من التغيرات في المحيط الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية العمومية بما في ذلك المؤسسات المالية ونخص بالذكر قطاع البنوك الذي يشهد تحولات في هيكله وأنظمته خاصة النظام المحاسبي.

ولمسايرة هذه التحولات والتأقلم مع المحيط الجديد نقترح جملة من التوصيات التي نعتبرها كقاعدة لتعديل وإصلاح النظام المحاسبي وتكييفه مع التغيرات الحالية:

1- لكي يستطيع النظام المحاسبي القيام بالمهمة التي تتطلبها عملية توفير البيانات والمعلومات للأطراف المختلفة من المستفدين، فلا بد أن يراعى في تصميمه عدة مبادئ وأسس متعارف عليها في علم المحاسبة ونظام المعلومات ومن أهمها مايلي:

– ملاءمة النظام لطبيعة نشاط المصرف، بحيث تعبر المعلومات الصادرة من النظام من عمليات المصرف تعبيرا صادقا ودقيقا.

– ملاءمة النظام للهيكل الإداري للمصرف، حتى يتم توفير المعلومات المناسبة لإدارة هذا المصرف بمستوياته المختلفة في الوقت المناسب.

– حياد النظام المحاسبي بحيث لا يكون متحيزا إلى فئة معينة من المستفدين، ولكي يتحقق ذلك لابد من مراعاة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في علم المحاسبة عند تصميم وتنفيذ النظام وإجراءات المعالجة المحاسبية لعمليات الصرف.

– توفير نظام دقيق لتسجيل عمليات المصرف أول بأول وتبويبها و فهرستها بحيث يمكن إستخراج المعلومات المطلوبة بسهولة، وبسرعة وبأقل تكلفة ممكنة.

– توفير نظام المراجعة و المراقبة الداخلية والخارجية لتفادي الأخطاء واكتشافها وتصحيحها لضمان دقة المعلومات المستخرجة، حتى يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات الرشيدة.

– توفير نظام شامل للتقارير لخدمة فئة المستخدمين المختلفة سواء كانت خطة التقارير دورية أو غير دورية.

2- الاعتماد على الخطط الرئيسية لدليل الحسابات الواجب الالتزام بها في البنك و الملخصة فيمايلي:

– الشمولية.

– التفصيل المناسب.

– الدقة في اختيار أسماء الحسابات.

– المرونة.

– اختيار الأسلوب المناسب الذي على أساسه يتم تحديد طريقة إعداد الدليل المحاسبي بصفة عامة.

3- تطوير التكنولوجيا وذلك من خلال التفتح الخارجي على آخر المبتكرات التكنولوجية والتسييرية، والعمل على تكييفها مع متطلبات الأنظمة المصرفية المحاسبية، و كذا ضرورة استعمال نظام للمعلوماتية من أجل التعجيل في أداء العمليات المصرفية، و أحسن مثال هو نظام دالتا(système DELTA) الذي إعتمدته البنوك التجارية ببلادنا قد ساعد على تجميع ونقل وتخزين وإسترجاع كمية ضخمة من البيانات ومعالجتها بكفاءة كبيرة[1].

- **ضرورة تكوين الإطارات الكفأة:**

إن نتائج النقائص التي عرفتها البنوك عديدة منها توظيف عدد هائل من الأعوان غير متخصصين في الميدان، ومن بين موظفي البنوك البالغ عددهم حاليا نحو 30000 موظف، فإن النسبة قد تفوق نصف العدد الإجمالي ليس لها أي تكوين أو يكون لها تكوين ضعيف.

وأمام التعقيد المتزايد الذي تعرفه مهنة المصرفي الناتج عن إنشاء المنتوجات الجديدة، وارتفاع المستوى العام للمصارف الاقتصادية والمالية لدى الزبائن، ينبغي على البنوك أن تبذل مجهودات جبارة في مجال التكوين حتى تستطيع مسايرة العصر ومتطلبات اقتصاد السوق.

- **ضرورة توسيع النشاط النقدي و المالي:**

بما أن الجزائر على أبواب الإصلاحات، إلا أنها تفتقر إلى السوق النقدي والسوق المالي، ونظام مصرفي منظم، فقد أصبحت الدولة مثقلة بالديون، كما أن مؤسساتها تعرف تدهورا اقتصاديا واختلال بنيتها المالية، ومع التحول إلى اقتصاد السوق تطرح مسألة إعادة انتشار البنوك بشكل ملح، مسألة تنظيم وتشغيل نظام الوساطة، ويهدف تغيير النظام النقدي والإيداع المالي إلى تسهيل إعادة الانتشار.

إن فتح القطاع البنكي لمنافسة البنوك الخاصة وبروز منافسة أسواق رؤوس الأموال تشكل فرصة للبنوك للقيام بدورها وهو دور الوساطة.

- **إعطاء البنك الإستقلالية في التمويل والإقراض:**

جاء صدور قانون 06/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 12/86 ببعض الأحكام المتضمنة إعطاء الإستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للإقتصاد والمؤسسات وفي هذا الإطار، يمكن أن نستنتج العناصر الرئيسية التي جاء بها هذا القانون وعرضها فيما يلي:

– موجب هذا القانون يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الإستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع إبتداءا من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية، ولكي يحقق ذلك، يجب أن يكيف نشاطه في هذا الإتجاه.

[1] بوخدوني وهيبة ،واقع و آفاق النظام المصرفي في إطار التحول إلى اقتصاد السوق ، مرجع سابق ، ص.130 .

– يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.

– يمكن أيضا لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الإقتراض على المدى الطويل. كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

– وعلى المستوى الكلي تم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.

لذا يجب تسوية الأوضاع القانونية للبنوك بإعطائها الإستقلالية التامة فعاليا وتطبيقا في مجال التمويل والإقراض، إذ ينبغي توفير الشروط الضرورية لحمايتها دون أي تدخل جديد من طرف الدولة، وعليه ينبغي إزالة كل العراقيل التي تعيق سير علاقات البنوك مع:

أ– الدولة باعتبارها سلطة ومستثمرا وفاعلا اقتصاديا.

ب– بنك الجزائر باعتباره سلطة تتكفل بالتنظيم والمراقبة.

الفرع الثالث: آفاق الاندماج المصرفي في الجزائر.

إن النظام المصرفي في الجزائر يمتلك المقومات الأولية الضرورية التي تمكنه من انطلاقه فعلية نحو تطوير خدماته، والرفع من مستوى أدائه للاندماج بفعالية في النظام المالي الدولي الجديد، إذ هناك مجموعة من الاقتراحات التي تساعد النظام المصرفي الجزائري على النهوض وتفعيل أدائه ومساعدته على القيام بعملية الاندماجات المصرفية وتسهيلها وتتمثل هذه الاقتراحات في:

– تدعيم خوصصة البنوك تحت ضوابط صارمة تحددها السلطات المعنية المتمثلة في بنك الجزائر لا سيما من خلال هيئاته (مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية)، وهذا حتى لا يتكرر ما حدث لبعض البنوك.

– ضرورة تقوية بنك الجزائر ودعمه من حيث القدرة الإشرافية والتنظيمية ليقوم بدوره الفعال في وضع وتنفيذ السياسة النقدية والمالية والرقابة على الجهاز المصرفي لا سيما البنوك الخاصة.

– تشجيع التوسع في عمليات الاندماج البنكي في مابين الجزائر والدول العربية، وكذا الدول الإفريقية وذلك من أجل خلق قاعدة مصرفية لمواجهة منافسة البنوك الأجنبية.

– ضرورة الاهتمام بتقوية قاعدة رأسمال البنوك الخاصة وزيادة حجم أصولها وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال الاندماج المصرفي.

– السماح بدخول المؤسسات مالية غير مصرفية في مجال الخدمات المصرفية لمنافسة البنوك التقليدية وذلك سوف ينعكس على تطوير الجهاز المصرفي بصفة عامة وبخلق ديناميكية بين النوعين مما يسمح بالاندما ج وتوسيع الخدمات والأنشطة.[1]

[1] بوزعرور عمار& دراوسي مسعود ، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية ، مرجع سابق ، ص. 146.

– يجب إعادة الاعتبار لدور البنوك بإعادة النظر في العلاقة التي تربط هذه المؤسسات بالدولة وذلك في حدود ما للدولة من حقوق وما عليها من واجبات كباقي المساهمين أي احترام الدولة لقواعد السوق كأساس لهذه العلاقة.

– تبني نظام فعال للرقابة على عمل ونشاط البنوك التجارية والإشراف عليها من خلال تقوية دور البنك المركزي.

– تحسين الهياكل وطرق الاستقبال ووضع حد للعلاقات الجافة مع الزبائن والإجراءات البيروقراطية في الإدارة والتنظيم.

– إتمام إجراءات التطهير المالي للبنوك.

– تطوير شبكة الاتصال بين الوكالات وبين البنوك نفسها.

– فيما يتعلق بتوزيع القروض فعلى البنوك أن تكثف القروض حسب احتياجات الزبائن بهدف توزيع المخاطر وطلب الضمانات اللازمة.

– إبرام عقود الشراكة مع البنوك الأجنبية خاصة في جانبها التقني من أجل تأهيل البنوك العمومية الجزائرية.

– أن الاندماج المصرفي ينبغي أن يؤدي إلى التحول نحو البنوك الشاملة التي تقدم كافة الخدمات، و ذلك كخطوة مهمة من اجل المنافسة المصرفية العالمية، و يكون ذلك بتنويع الخدمات المصرفية و تحسين جودتها وأدائها بسرعة و بدقة، خاصة و أن الاقتصاد العالمي يعتمد على المعلومات و سرعة الاتصال.

المبحث الثالث: ضوابط تحقيق اندماج مصرفي في الجزائر.

لتحقيق عملية الاندماج يجب الأخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار عدة ضوابط، حتى تكون هذه العملية أكثر فعالية، و تحقق الأهداف المرجوة منها.

فسنحاول إعطاء نموذج لاندماج بنكين أوروبيين، و آخران عربيين و نستخلص النتائج التي حققها البنكيين، ونسقطها على البنوك الجزائرية.

المطلب الأول: تجارب اندماج بعض البنوك.

الفرع الأول: الاندماج بين BNP Paribas وBNL

أولا: تأسيس بنك BNP Paribas[1] .

تأسس بنك BNP Paribas سنة 1999 إثر اندماج بنكين هما بنك الوطني لباريس BNP و Paribas، هذه المجموعة تملك 110000 موظف متفرعين كالآتي:

55000 في فرنسا، 2500 في أوربا خارج فرنسا، 15000 في الو.م.أ، 4800 في آسيا و أكثر من 9000 في باقي دول العالم.

كانت PNB Paribas تحتل المرتبة الأولى في منطقة أوربا و المرتبة العاشرة عالميا من حيث خدماتها المصرفية الحديثة و تسييرها للأصول مع الحضور العالمي المتزايد.

تعتبر BNP Paribas اليوم المثل و النموذج الحقيقي لبنك عالمي شامل متفرع في 85 دولة. أكثر من كونها بنك فهي مجموعة دولية للخدمات المالية التي تختص في ثلاثة وظائف و هي:

- بنك التمويل و الاستثمار: حيث رأسمال هذا البنك يمثل 1/3 من حجم رأسمال المجموعة البنكية BNP paribas و 40 % من العوائد.
- بنك تسيير الأصول: يختص البنك في تسيير الخزينة، بحيث تحتل المرتبة الأولى لتميزها في تسيير الأصول والعقارات.
- بنك شامل: يختص البنك في كل الوظائف المالية مما اكسبها لقب "بنك شامل" وتتمثل خدماتها المالية في قرض الاستهلاك، القرض العقاري، القرض الايجاري وخدمة الكراء.

إضافة أن معدل النمو ل BNP Paribas تطور بشكل سريع حسب المخطط التالي:

[1] www.bnpparibas.it

المخطط رقم (3–1): معدل النمو لـــBNP PARIBAS

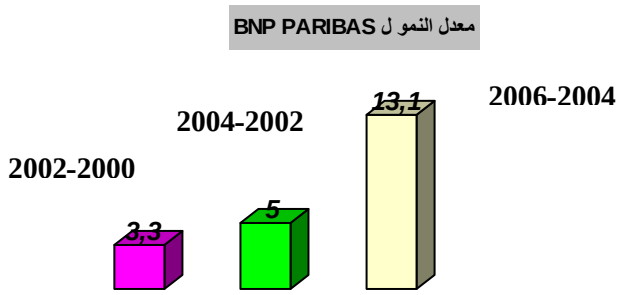

المصدر: من الانترنيت على الموقعwww.bnpparibas.it

ثانيا: تطبيق عملية الاندماج مع BNL الايطالي[1]

في نهاية الستينات عدة بنوك أوربية قامت بالمشاركة في بناء سوق أوربي المتمثل في L'ABCOR شبكة الخدمات المتبادلة في كل دولة أوربية.

الممثل الفرنسي في L'ABCOR كان BNP و الممثل الإيطالي كانت B.N.L، هذا يبين التقارب التاريخي للمؤسستين و كان له عامل إيجابي من أجل نجاح عملية الاندماج.

بنك B.N.L و بنك BNP Paribas لهم الكثير من النقاط المشتركة، فكلا البنكين يلعبان دورا هاما في التحديث و التطوير للدولتين: إيطاليا و فرنسا.

كانا شريكين منذ عدة سنوات و الآن يريد بنك BNP Paribas دمج البنك الإيطالي B.N.L تحت هدف المتمثل في الشعار الآتي:

« …De faire ensemble ce que l'on ne pouvait pas faire seul ».

كلا المجموعتين البنكيتين يتقاسمان درجة عالية من التدخل المباشر في خدمات زبائنهم، في احترامهم لموظفيهم و في تقديرهم للمساهمين، كل منهما يسعى إلى إرضاء المتعاملين معهم و تطوير الأداء البشري و خلق روح المنافسة داخل المجموعتين البنكيتين.

زبائن B.N.L في إيطاليا مثلهم في فرنسا سيجدون في المستقبل العلاقة المتميزة التي ترتبط بنوكهم لكن منتفعين بفضل الاندماج من الابتكار و الانفتاح على عالم بنكي قوي وضخم. ما هو مقترح لمسيري B.N.L والمتعاملين معها هو مشاركتهم كليا إلى جانب BNP Paribas في مشروع مليء بالطموح و فرص جديدة.

إن طموح B.N.L في تطوير المؤسسات البنكية و تحقيق بنك شامل قوي جعلتها تسطر بعض الأهداف التي تريد تحقيقها تحت إدارة BNP Paribas و المتمثلة في:

[1] www.bnpparibas.it

– تحسين نوعية الأصول المالية للمؤسسة، و ذلك بعصرنة و إصلاح سياسات الإقراض.

– تقوية تركيبة رأسمال المؤسسة.

– تجديد شبكة الإعلام الآلي.

– الخفض من التكاليف و تحريك عجلة المداخيل على مستوى السوق المصرفية الإيطالية.

– تعزيز موقعها على مستوى السوق المحلية فهي تحتل المرتبة السادسة(06) من ناحية أصولها المالية حسب ما يوضحه المخطط التالي [1]:

المخطط رقم (3–2): مرتبة الأصول المالية لـــ BNL من بين بنوك مختلفة

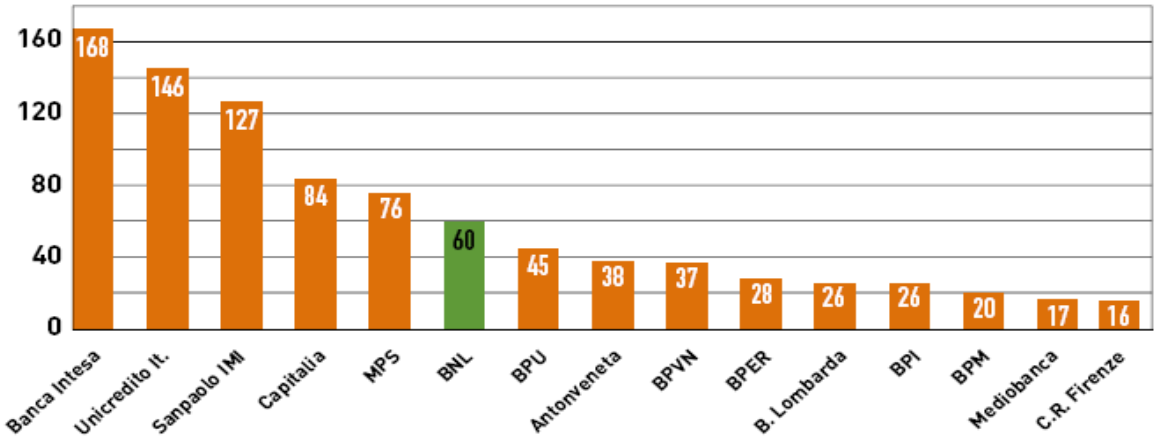

المصدر: من الانترنيت على الموقع www.bnpparibas.it

– التقليل من المخاطر خاصة فيما يتعلق بمخاطر القروض.

– الحفاظ على النمو السريع لمعدل الربح.

و في إعلان B.N.L عن خطتها في تطوير مؤسساتها و فروعها البنكية و تحقيق بنك شامل متطور. بينت BNP Paribas عن الرغبة الشديدة في مساعدة B.N.L لبناء واحد من المؤسسات المالية في إيطاليا هذه المساعدة محورتها BNP Paribas في النقاط التالية:

- التسريع من وتيرة نمو الربحية ل B.N.L عن طريق تحويل أفضل العمليات المتطورة من BNP Paribas خاصة فيما يخص اكتساب زبائن جدد، تحسين نوعية الخدمة و تطوير تقنية تسيير العلاقات مع الزبائن.
- خلق منتوجات مصرفية و مصادر دخل جديدة عن طريق جلب الخبرة التي تتميز بها BNP Paribas وتطويرها داخل B.N.L و المتعلقة بالوظائف المالية المختصة.

[1] www.bnpparibas.it

▪ التحسين من كفاءة العمليات المصرفية و ذلك عن طريق الشراء المشترك بين B.N.L و BNP Paribas وبالتالي القيام بالتسيير المشترك.

وعند الاندماج بين البنكين كانت تتوقع BNP Paribas نجاح هذا الاندماج نظرا لخبرتها الطويلة و معرفتها لتقنية الاندماج المصرفي (الاندماج بين BNP و Paribas).

كشفتBNP Paribas عن مواد مشروع الاندماج مع B.N.L الذي تم التصادق عليه يوم 12مارس2007.

عملية الاندماج تمثل جزء من مخطط واسع لإعادة هيكلة واندماج البنوك الايطالية.

بعد الاندماج أصبحت B.N.L فرع تابع لـــ BNP Paribas بنسبة 100% تحت اسم جديد و الممثل في Banca Nagionaje del lavor.

و مجموع الأصول و الخصوم لـــ B.N.L تحولت إلى BNP Paribas على أساس الاندماج الحاصل بينهما.

و قد تم التنفيذ النهائي للاندماج في 1 أكتوبر 2007 على الساعة 12ليلا لشهر بتنفيذ الشروط الأخيرة والمتمثلة فيمايلي:

– موافقة على الاندماج من طرف البنك المركزي الايطالي.

– الموافقة على الجمعية الغير عادية BNP Paribas وBNL progretto.

– تسجيل عقد الاندماج لدى القضاء الايطالي المختص.

الفرع الثاني: تجربة الاندماج في الأردن بين البنك الأهلي الأردني وبنك الأعمال

كانت الأردن من أولى الدول العربية سعت إلى تطبيق الاندماج المصرفي في بنوكها، ونحن سنحاول التطرق إلى تجربة اندماج بنكيها الأهلي الأردني و بنك الأعمال[1].

أولا: تقديم البنك الأهلي الأردني

تأسس هذا البنك سنة 1955 وهو من أقدم شركات المساهمة العامة التي تأسست في الأردن، حيث يقوم بكافة العمليات الائتمانية و المصرفية، التجارية و الاستثمارية، من تقديم الخدمات المالية كبطاقات الائتمان و إدارة المحافظ الاستثمارية، تمويل المشاريع الصغيرة، قروض السكنات...

و قد حقق هذا البنك تطورا هائلا من حيث النمو في حجم أعماله و موجوداته و توسع شبكة فروعه و قاعدة عملائه، و بعد ذلك توسع إقليميا في لبنان، قبرص، و فلسطين.

و اكبر حدث في تاريخ البنك الأهلي الأردني هو اندماجه الطوعي مع بنك الأعمال بتاريخ 1996/12/01

[1] زياد أبو موسى ، واقع و آفاق الاندماج المصرفي في البنوك التجارية الأردنية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، بإشراف الدكتور سعدون بوكبوس ، الجزائر ،2005–2006 ، ص.165 .

أما من حيث راس المال فهو يمتلك احتياطات ضخمة، حيث أصبح بعد الاندماج ثالث اكبر بنك في الأردن من حيث راس المال و البالغ 59.2 مليون دولار، أما حقوق المساهمين فبلغت 97.7 مليون دولار، و الموجودات 1.9 مليار دولار في نهاية 2001.

كما يعمل البنك من خلال شبكة فروع واسعة يبلغ مجموعها 49 فرعا و مكتبا نقديا داخل الأردن و 5 فروع في فلسطين، ووحدة مصرفية دولية خارجية في قبرص و 11 فرعا عاملا في لبنان، و يسعى البنك إلى مزيد من التوسع الإقليمي و الدولي من خلال زيادة مصادر أمواله.

كما ينتهج البنك الأهلي الأردني إستراتيجية متكاملة في تطبيق مبدأ "العميل أولا" و إرضائه، و ذلك بتوفير أقصى درجات الراحة و السهولة و السرعة و الدقة و الأمان في خدمة عملاء البنك، و تنظيم دورات تدريبية للموظفين... إلى غير ذلك.

كما يعمل البنك دائما على تحديث و تطوير الأنظمة التقنية بما يتفق مع متطلبات العصر فيما يتعلق بالاتصالات والمعلومات.

ثانيا: تقديم بنك الأعمال.

تأسس بنك الأعمال سنة 1986، و يعد كبنك تجاري يقوم بجميع الأعمال المصرفية، و يقدم خدماته من خلال خمسة(05) فروع في مدينة عمان ، و منطقة الفحيص. كما قام بشراء فروع بنك الاعتماد و التجارة في الأردن في نوفمبر 1991.

و تعتبر سنة 1993 السنة المعبرة عن انجازات البنك، الذي قام بتقديم الخدمات المصرفية بأنواعها، كما وسع من انتشاره في المناطق التجارية ليكون قادرا على خدمة عملائه، حيث فتح فروعه ليتمكن من إيجاد شبكة متكاملة من الفروع في مناطق الأردن الرئيسية.

أما في سنة 1994 فقد تميز باستخدامه لأنظمة البرامج المتطورة ضمن متطلبات العمل المصرفي.

كما سعى البنك لان يكون في مستوى خدمة عملائه و ذلك برفع كفاءة موظفيه عن طريق البرامج التدريبية، والعمل على فتح فروع جديدة، و مباشرة خدمات السحب السريع.

ثالثا: الاندماج ما بين البنكين

رأينا أن كلا البنكين يطمحان إلى تقديم خدمات مصرفية بطرق متطورة للالتحاق بالركب الحضاري للبنوك العالمية. فكان هناك حل يرضي البنكين و يحقق طموحاتهما و المتمثل في الاندماج بين البنكين. و هذا ما دعانا لطرح السؤالين التاليين:

– ما هو الحافز وراء اندماج البنك الأهلي الأردني وبنك الأعمال ؟

– لماذا وقع الاختيار على الاندماج بين البنكين بدل أن يعتمد كل منهما مبدأ النمو الذاتي أو التوسع الانفرادي؟

وبصورة ما فإن هذان السؤالين يتداخلان لينتج عنهما تساؤل ثالث حول المراحل التي قررها البنكان لإنجاز عملية الاندماج.

1– الايطار العام القانوني لاندماج البنكين

يعتبر الايطار القانوني للاندماج صفقة يكون هدفها تكوين وحدة إقتصادية وقانونية واحدة من وحدتين أو أكثر منفصلين، وبالتالي فإن فقدان الصفة القانونية يكون بالنسبة لواحدة من الوحدات المندمجة وليس كليهما، أو الإلغاء القانوني للبنكين معا وإنشاء وحدة جديدة تحل محل البنكين السابقين.

– **بروز فكرة الاندماج ونشأتها:** راودت فكرة الاندماج لكلا البنكين بعض حملة أسهم البنكين من زمن بعيد، بالإضافة إلى ذلك طلب البنك المركزي الأردني زيادة رأس المال الأسهمي ووضع الحد الأدنى له ليكون عشرون(20) مليون دينار أردني إلا أن هذه الفكرة لم تطرح عمليا للهيئتين العامتين للبنكين أو لجميع أعضاء مجلس الإدارة في كل منهما، كما قرر البنك المركزي الأردني قبل نهاية 1994 ضرورة زيادة رؤوس أموال البنوك الأردنية إلى ما لا يقل عن 20 مليون دينار كما أنه أعطى مهلة سنتين (02) لإتمام زيادة رأس المال، وشجع أيضا على الاندماج.

وبالتالي فإن اندماج الأهلي وبنك الأعمال في حقيقته اختيار من البنكين نابع من الإرادة الذاتية لكليهما وذلك لأسباب عديدة كان أهمها الزمن المحدود الذي أعطاه البنك المركزي الأردني لزيادة رأس المال وهو بذلك الاختيار البديل لاعتماد نمط أو أسلوب النمو الذاتي وطرح الأسهم للاكتتاب معا (الذي كان ممكنا في البنك الأهلي) أو التوسع الانفرادي لبنك الأعمال عن طريق طرح الأسهم للاكتتاب (الخاص والعام).

– **الظروف الصعبة لبنك الأعمال:** لم يكن بوسع بنك الأعمال أن يعتمد على النمو الذاتي أولا لأنه بنك حديث النشأة مقارنة بالبنك الأهلي الأردني، وباشر عمله بعد أن إشترى موجودات ومطلوبات فروع بنك الاعتماد والتجارة في الأردن سنة 1991 و لم يعمل سوى سنتين فقط، ثم أصدر البنك المركزي الأردني قراره وهو رفع رأس المال إلى 20 مليون دينار في حين لم يكن رأس مال بنك الأعمال سوى 06 مليون دينار، ولكي ينفذ قرار البنك المركزي الأردني كان لا بد أن يطرح 14 مليون سهم للاكتتاب باعتبار أن سعر السهم في سوق عمان كان لا يقل عن 3 دنانير و بالتالي الحصول على 40 مليون دينار، في حين كان البنك المركزي يحد بصرامة إمكانيات توسع النشاط المصرفي وخاصة في مجال التسهيلات مما كان سيجعل من غير السهل في مثل ذلك الجو أن يكون تدفق (40–42) مليون دينار لرأس مال البنك مجديا من ناحية الربحية، كما يشكل صعوبة قاسية أمام إدارة البنك ولذلك كان إختيار الاندماج هو السبيل الأنجع.

– **الظروف الصعبة للبنك الأهلي الأردني:** بعد قرار البنك المركزي الأردني بشأن رفع رأس المال كان بإمكان البنك الأهلي الأردني أن يعتمد على نموه الذاتي ويطرح مجموعة قليلة من الأسهم للاكتتاب لرفع رأس ماله إلى المستوى المطلوب وهو 20 مليون دينار ولكن بعد قرار البنك المركزي الأردني بتمديد المهلة إلى ثلاث (03)

سنوات بعد أن كان مقرر سنتين (02) مما ظهر في هذه المرحلة بنوك قوية رفعت رأس مالها إلى 35 مليون دولار، هذا ما سرع عملية الاندماج بين البنكين وتم ذلك في عام 1995، إذ أنه أعطى إدارة البنك الأهلي الأردني المبرر للتباطؤ في السير في العملية في وقت كان بنك الأعمال يقع تحت ضغوط قاسية نتجت عن التوجهات الجديدة في سياسة البنك المركزي الأردني في مجال التركزات الائتمانية وتطبيق قاعدة كفاية رأس المال، مما اضطر إدارة البنك للتراجع في تسهيلاتها المقدمة لبعض عملائها الجيدين، وإذا كان تطبيق السياسات النقدية قد وضع بنوك أخرى ذات رأس مال اكبر تحت ضغوط تصحيح أوضاعها أيضا، فإن الضغط على البنوك الصغيرة لرأس المال كان أقصى وأشد، مما جعل رغبة إدارة بنك الأعمال في الإسراع بالاندماج أشد بكثير من رغبة إدارة البنك الأهلي الأردني.

2– الإجراءات والتدابير الخاصة بمرحلة الاندماج

منذ انطلاق فكرة الاندماج بين بنكي الأهلي والأعمال تصرفت الإدارتان بإنسجام تام في جميع المجالات سواء التعامل بالاستثمارات في أسهم الشركات أو في مجال التعامل بالأسهم في السوق المالي.

وفي منتصف عام 1995 قام مجلس إدارة كل من البنكين بتسمية ممثليه في لجنة تنسيق قصد السير في عملية الاندماج فتمت تسمية رئيس مجلس الإدارة ونائبه والمدير العام من البنك الأهلي الأردني لعضوية هذه اللجنة ثم قام وفد متكون من رئيس مجلس الإدارة بزيارة البنك المركزي الأردني ليبلغه بنية البنكين الرسمية في الاندماج.

– **حوافز الاندماج:** قامت إدارتا البنكين الأهلي الأردني وبنك الأعمال بدراسة سريعة للنتائج التي قد تترتب على الاندماج وقامتا بإعداد مذكرة إلى محافظ البنك المركزي الأردني، الذي أعجبته الفكرة وشجع عليها ومنح البنكين المندمجين الحوافز التالية:

أ– إعطاء سعر فائدة تفضيلي لإعادة الخصم بنسبة (01%) عن سعر إعادة الخصم النافذ.

ب– إعطاء سعر فائدة تفضيلي للسلفات التي يمنحها البنك المركزي الأردني تشجيعا للصادرات الوطنية بنسبة تقل (02%) عن سعر إعادة الخصم المطبق.

ج– الإعفاء الكلي أو الجزئي من متطلبات التفرغ الخارجي وتسهيل عملية التفرغ الداخلي.

د– تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي على ودائع العملاء بالدينار إلى الحد الأدنى الذي يسمح به قانون البنك المركزي الأردني.

كما أن البنك الجديد الناتج عن الاندماج حصل على وعد بالدعم والمساندة.

– **الإجراءات التنفيذية:** منذ مطلع عام 1996 قررت لجنة التنسيق للاندماج تعيين مدققا لحسابات البنكين يعمل على تدقيق حسابات وبيانات البنكين والإطلاع التفصيلي على تسهيلاته الائتمانية ومخصصات الديون المشكوك فيها وضمانات التسهيلات وأوضاعها. و بعد الانتهاء من عملية التدقيق للحسابات قام كل من البنكين بتقديم تقرير لمجلس الإدارة صاحب العلاقة لمناقشته من طرف لجنة التنسيق والإجابة على كل التساؤلات

وإيضاحات لطالبيها من أي طرف حتى تكون الحسابات والأرقام المالية معبرة تعبيرا دقيقا عن الواقع الفعلي لأوضاع كل بنك، وأن تكون ضمن الأسس الصحيحة والقانونية.

- **تقدير قيمة أسهم المتاجرة وأسهم المحفظة** : بعد أن أنهى مدققا الحسابات عملهما تم التوصل إلى تصور مبدئي وواضح لحقوق المساهمين في كل من البنكين، إلا أن هذه الإجراءات التي قام بها البنكين كان لغاية الحصول على تصور واضح ومسبق لحقوق المالكين لكي يتم طرحه ولو كان مبدئيا، وغير معترف به رسميا حتى تناقش الهيئات العامة الموقف وتتوصل إلى قرار بشأن الاندماج استنادا على معلومات مبدئية واضحة، أما أسهم المتاجرة تم تقدير قيمتها حسب سعر السوق، في حين تم تقدير أسهم المحفظة الاستثمارية وفق متوسط سعر السهم الشهري لآخر عشرين شهرا.

3- استمرار إجراءات الاندماج واستكماله:

قام مجلسا إدارة البنكين بعقد اجتماع في: 1996/06/26، والذي أقر كل منهما الاندماج بالبنك الآخر وقد كلفا لجنة مشتركة لمتابعة إجراءات الاندماج وإعداد الترتيبات اللازمة لعقد إجتماع للهيئة العامة، لاتخاذ القرارات اللازمة حول الموضوع، كما تم إبلاغ البنك المركزي الأردني بالاندماج النهائي وسوق عمان ووزير الصناعة والتجارة.

وتم توقيع عقد الاندماج في: 1996/09/21، والذي تضمن 12 عشر مادة ومن أهمها المادة التي تقر: " أن يكون اليوم الأول من شهر ديسمبر لعام 1996 يوم تاريخ الاندماج وتم تحديد رأسمال قدره 42 مليون دينار".

كما ارتأت الهيأة العامة أن تبقي إسم البنك الأهلي الأردني إسما للبنك الناتج عن الاندماج نظرا لتاريخه العريق (42سنة) وبعلاقاته الخارجية وبالتالي زوال الشخصية الاعتبارية لبنك الأعمال، بالإضافة إلى ذلك (اختيار البنك الأهلي) لتفادي بعض المشكلات المالية التي قد تنجم عن إعادة استئجار أبنية الفروع الخارجية في لبنان وفلسطين وقبرص.....الخ.

وبعد كل هذه العمليات التي قام بها البنكين معا لمتابعة الاندماج جاء الاجتماع الأخير الذي أقر رأسمال البنك بصفة نهائية وإقرار الميزانية الافتتاحية للبنك الناتج.

و في ما يلي يمكن تقديم ميزانية البنك الموحد أي ميزانية البنك الأهلي الأردني وبنك الأعمال لسنتي 2004-2005 وذلك بعد مرور سنوات على عملية الاندماج.

الجدول رقم(3–2): الميزانية الموحدة للبنك الأهلي الأردني للسنتين (2005/2004).

الوحدة: دينار أردني

الأصول (الموجودات)	**2004**	**2005**
– نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية.	370104798	453102642
– أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية.	499089447	334952872
– إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية.	716560	982223
– موجودات مالية للمتاجرة.	13339163	6906816
– تسهيلات ائتمانية مباشرة– صافي.	425442533	560147166
– موجودات مالية متوفرة للبيع.	68856448	120245707
– موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق– صافي	82978175	59055498
– استثمارات في الشركات الحليفة.	3490874	15633309
– موجودات ثابتة.	50845020	46701744
– موجودات غير ملموسة.	4627362	5640587
– موجودات أخرى.	48960519	65370585
– موجودات ضريبية مؤجلة.	3911976	3523011
مجموع الموجودات	**1572362875**	**1672262160**
الخصوم (المطلوبات)	**2004**	**2005**
– ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية.	44706603	220029352
– ودائع العملاء.	1261644931	1071458981
– تأمينات نقدية.	135490402	143853020
– أموال مقترضة.	7097591	8400179
– مخصصات متنوعة.	2918744	10625543
– مخصص ضريبة الدخل.	585469	6302182
– مطلوبات ضريبة مؤجلة.	917215	3446253
– مطلوبات أخرى.	17117878	29155795
حقوق الملكية (حقوق مساهمي البنك)	**2004**	**2005**
– رأس المال.	60000000	82311249
– علاوة إصدار.	4235496	32903037

– احتياطي قانوني.	17607551	20616916
– احتياطي اختياري.	2830669	5840034
– احتياطي خاص.	213054	213054
– احتياطي التفرع الخارجي.	4550000	–
– احتياطي مخاطر مصرفية عامة.	3780449	5488231
– فرق ترجمة عملات أجنبية.	18000	18000
– التغير المتراكم في القيمة العادلة– صافي.	2868319	10594840
– أرباح محدودة.	4585109	19710951
– حقوق الأقلية.	1195425	1294543
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**1572362875**	**1672262160**

المصدر: زياد أبو موسى، مرجع سابق، ص. 202 .

الجدول رقم (3–3): التغيير النسبي لموجودات البنك الأهلي الأردني (2004/ 2005):

الوحدة: دينار أردني **الأهمية النسبية:** %

موجودات البنك	2004	2005	التغير النسبي	الأهمية النسبية 2005	الأهمية النسبية 2004
– نقد وأرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات.	869910805	789037737	%9.3-	47.2	55.3
– تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي.	425442533	560147166	%31.7	33.5	27.1
– محفظة الاستثمارات والأوراق المالية.	168664660	201841330	%19.7	12.1	10.7
– موجودات ثابتة بالصافي.	50845020	46701744	%8.1-	2.7	3.2
– موجودات غير ملموسة.	4627362	5640587	%21.9	0.3	0.3
– موجودات أخرى وموجودات ضريبية مؤجلة.	52872490	68893596	%30.3	4.1	3.4
مجموع الموجودات	**8572362875**	**1672262160**	**%6.4**	**100**	**100**

مصدر: زياد أبو موسى، مرجع سابق، ص. .203

4–أسباب اندماج البنك الأهلي الأردني وبنك الأعمال.

هناك عدة أسباب ساعدت البنكين على الاندماج وهي على النحو التالي:

أ– أثر العولمة: إن تحرير الخدمات المالية وفق متطلبات منظمة التجارة العالمية وموجة العولمة التي تجتاح العالم والتي سببت اشتداد المنافسة في الصناعة المصرفية، أدى إلى ظهور تكتلات ضخمة وحركة اندماجات واسعة بين البنوك الأخرى لمواجهة تحديات المنافسة و لم يقتصر ذلك على استحواذ بنوك رابحة لبنوك أخرى متعثرة بل شملت حركة الاندماجات البنوك الرابحة أيضا.

ب– أسباب مباشرة أدت إلى الاندماج وهي:

– الاستفادة من إقتصاديات الحجم.

– تقليص المخاطر المصرفية وتخفيض الكلفة التشغيلية.

– تعزيز الحضور الإقليمي والدولي للبنك الأهلي.

– مواكبة التطورات العالمية باتجاه تحرير الخدمات المالية.

– تقوية الملاءة المالية مما يؤدي إلى توسيع الأعمال.

– مواجهة المنافسة المتزايدة في الصناعة المصرفية.

– توحيد موارد وخبرات البنكين يوفر شبكة فروع محلية وخارجية واسعة تساهم في رفع القدرة التنافسية والكفاءة الإنتاجية.

– تنويع العمليات والخدمات المقدمة.

– المزايا المقدمة من طرف البنك المركزي الأردني بالنسبة لعملية الاندماج.

المطلب الثاني : دراسة معادلة المردودية لبعض بنوك ولاية سيدي بلعباس.

من خلال الفصل الثاني استنتجنا أن المردودية البنكية تتحكم فيها عدة عوامل، فرأينا أن نضع معادلة للمردودية عناصرها الأساسية هي متغيرات تتحكم في المردودية البنكية، ثم نقوم بإسقاط هذه العوامل على على عينة من البنوك الموجودة على مستوى ولاية سيدي بلعباس ثم نقارن بين النتائج المتحصل عليها و بعدها ننظر هل هناك إمكانية لاندماج بنكين وطنيين أم لا.

هذه العوامل تتمثل في: عدد وكالات البنك، عدد وحجم حسابات البنك، الفرق بين الفائدة الدائنة و الفائدة المدينة، عدد و حجم القروض الممنوحة، عدد و حجم الودائع المستقبلة من قبل البنك، متوسط الدخل لدى البنك، عدد و حجم القروض التي لم تسدد، مجموع العمال، نشاط الوساطة، بالإضافة إلى:

– الناتج الصافي البنكي.

– النتيجة الإجمالية للاستغلال.

– حجم التكاليف.

- معدل المردودية الكلية.
- نظام المعلومات داخل البنك.
- معاملة و استقبال الزبائن.

و يمكننا صياغة معادلة المردودية بالشكل التالي:

$$f^{rtb} = (x, y, z, ...)$$

حيث x، y، z... هي المتغيرات التي ذكرناها سابقا.

أما بالنسبة للعينة فهي عبارة عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية (الوكالة الرئيسية رقم 763)، و القرض الشعبي الجزائري (الوكالة الرئيسية رقم 406)، و سبب أخذنا لوكالتين رئيسيتين كعينة هو عدم وجود مديرية جهوية للقرض الشعبي الجزائري بالولاية، و حتى تكون المقارنة عادلة يجب اخذ عينتين من نفس الرتبة.

الفرع الأول: بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR سيدي بلعباس (الوكالة 763).

عند توجهنا لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، حاولنا الحصول على الإحصائيات اللازمة فقط دون الدخول في تفاصيل خاصة بالبنك و ذلك للسرية التامة و بالرغم من الصعوبات التي واجهناها استطعنا الحصول على المعلومات التالية:

جدول رقم (3–4): جدول حسابات الزبائن.

طبيعة الحسابات	عدد الحسابات	مبلغ الحسابات
حساب الشيكات	168	151.127.102.74
دفاتر الادخار	254	113.288.742.40
حسابات جارية	1074	904.891.006.19
حساب الاستثمار	2320	659.884.203.91
المجموع	7155	196.638.268.613.46

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية سيدي بلعباس، 2009/12/31

و بالنسبة للمتغيرات المتعلقة بالمردودية فنوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–5): نتائج متغيرات معادلة المردودية لـــ BADR سيدي بلعباس.

المتغيرات	
عدد الحسابات	7155حساب
حجم الحسابات	196.638.268.613.46
عدد الوكالات	08 وكالات
فائدة دائنة	551.771.361.91
فائدة مدينة	18.525.815.51
عدد القروض الممنوحة	2447 قرض
حجم القروض الممنوحة	3.297.600.000.00
عدد الودائع	1257
حجم الودائع	1.117.293.108.93
متوسط الدخل لدى البنك	65000 دج
عدد القروض التي لم تسدد	1151
حجم القروض التي لم تسدد	211.000.000.00
عدد العمال	26 عامل
النتيجة الإجمالية للاستغلال	792.239.214.00
حجم التكاليف	77.245.888.76
الناتج الصافي البنكي	714.993.325.24

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات BADR سيدي بلعباس 2009/12/31

بالإضافة إلى هذه المعلومات فبنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية سيدي بلعباس يتميز باستعماله لأحدث وسائل التكنولوجيا المتوفرة حاليا في الجزائر كنظام المقاصة الالكترونية، نظام السحب الآلي...

أما عن طريقة معاملة و استقبال الزبائن، فأغلب الموظفين بالبنك يتميزون باستقبالهم الجيد لزبائن البنك، مطبقين بذلك المقولة المشهورة " le client est roi". و خير دليل على ذلك وجود ما يسمى بالبنك الجالس " la banque assise".

هذا بالإضافة إلى وجود حوافز مادية و معنوية للموظفين الذي تفتقر إليه البنوك الأخرى.

الفرع الثاني: القرض الشعبي الجزائري CPA سيدي بلعباس (الوكالة 406).

يوجد على مستوى ولاية سيدي بلعباس وكالة رئيسية واحدة للقرض الشعبي الجزائري هي وكالة رقم 406، والمديرية الجهوية للبنك متواجدة على مستوى الجزائر العاصمة هي التي تقوم بكل حسابات البنك (ميزانية عامة، جدول حسابات النتائج...)، لذلك لم نستطع الحصول على كل المعلومات المحاسبية بالتفصيل، فركزنا الحصول على المتغيرات التي ربطناها بالمردودية، و هي كالتالي:

الجدول رقم (3–6): نتائج متغيرات معادلة المردودية لـــ CPA سيدي بلعباس.

المتغيرات	
عدد الحسابات	24065 حساب
حجم الحسابات	1.663.542.000.00
عدد الوكالات	01
فائدة دائنة	550.007.94
فائدة مدينة	794.130.58
عدد القروض الممنوحة	1532 قرض
حجم القروض الممنوحة	1.504.664.00
عدد الودائع	12733
حجم الودائع	1.277.354.70
متوسط الدخل لدى البنك	35000
عدد القروض التي لم تسدد	430
حجم القروض التي لم تسدد	136.065.00
عدد العمال	16

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القرض الشعبي الجزائري سيدي بلعباس 2009/12/31

الفرع الثالث: مقارنة و تحليل نتائج البنكين BADR و CPA.

مقارنة للنتائج التي خرجنا بها في الفرعين السابقين يمكننا استنتاج مايلي:

– تميز القرض الشعبي الجزائري بالعدد الكبير لحساباته و حجمها القليل بالنسبة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، وذلك لكونه يتعامل مع مختلف فئات المجتمع من أطباء، مهندسين، محامين، محاسبين، حرفيين...

– يتميز القرض الشعبي الجزائري بالفرق السالب بين الفائدة الدائنة و الفائدة المدينة مقارنة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي تميز بالفرق الموجب بين الفائدتين الدائنة و المدينة، و ذلك لكون CPA يستقبل ودائع أكثر

مما يمنح قروض لأنه و بموجب القانون رقم 12/86 المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بنظام البنوك و القرض منحت له مهمة أساسية و هي تلقي من الجمهور ودائع مهما كان شكلها أو مدتها، عكس الـ BADR الذي يمنح قروض أكثر مما يستقبل ودائع لتعامله مع الفلاحين أكثر من غيرهم في إطار دعم القطاع الفلاحي.

– حجم القروض التي لم تسدد في CPA تمثل 28% من إجمالي القروض الممنوحة، أما في BADR فتمثل 47% من إجمالي القروض الممنوحة، و هذا طبيعي لان بنك الفلاحة و التنمية الريفية يمنح عدد اكبر من القروض و كلما كان عدد القروض كبيرا كلما كان حجم مخاطر عدم التسديد اكبر.

المطلب الثالث: تقييم عمليات الاندماج و النتائج المستخلصة منها.

الفرع الأول: تقييم عملية اندماج البنك الأهلي و بنك الأعمال

استطاع البنك الأهلي الأردني تحقيق انجاز كبير باندماجه مع بنك الأعمال كونه أول اندماج طوعي في تاريخ البنوك ونجحت عملية الاندماج نجاحا كبيرا والذي من خلاله استطاع أن يحقق فوائد ونتائج كانت لها وقعها في تغيير مسار البنوك كما يمكن توضيح الفوائد التي تحققت من خلال عملية الاندماج:

1- الحصول على حصة سوقية أكبر من السوق المحلي.

2- تطوير نشاطات وعمليات البنك وتنظيمها.

3- تقديم خدمات جديدة مثل خدمة عملية تحويل الأموال والتي لم تكن في البنكين.

4- المساهمة العامة وخدمات التعامل في البورصات العالمية لصالح العملاء.

5- رفع مستوى تقديم الخدمات المصرفية والاستشارية.

أما بالنسبة لأثر الاندماج على ميزانية البنك الجديد ،فأصبح البنك يمتلك موجودات تفوق قيمتها المليار دينار وازدادت محفظة التسهيلات الائتمانية إلى أكثر من مليون دينار تساهمي في نهاية عام 1999، ازدادت أيضا تمويل الخدمات التجارية بشكل ملحوظ.

الفرع الثاني: النتائج المتحصل عليها من خلال عمليات الاندماج .

أولا: النتائج المستخلصة من اندماج BNP Paribas و BNL.

إن ما لاحظناه من خلال دراستنا للاندماج المصرفي بين BNP Paribas و B.N.L أن هناك عدة ضوابط أساسية إستخلصناها من إتباعنا لمراحل الاندماج المصرفي. و التي يمكن أن تكون كعوامل إيجابية لنجاح هذا الأخير في البنوك الجزائرية و المتمثلة في:

– الإدارة الحكيمة و التسيير السليم للبنك الدامج، فليس بالضرورة أن يكون البنك المندمج يتميز بهذا العامل.

– أن يكون كلا البنكين يتمتعان بحرية الإدارة، أي يكونا من البنوك الخاصة حتى يسهل على البنك المندمج تطبيق خطة الاندماج بإحكام .

– ضرورة دراسة النتائج المتوقعة من عملية الاندماج، خاصة من جانب البنك المندمج و نظرا لما لهذه العملية من نتائج سلبية.

– ضرورة قوة و خبرة البنك المندمج في تحقيق هذه العملية.

– أن يسبق الاندماج المصرفي عملية إعادة الهيكلة المالية و الإدارية للبنوك الداخلية في عملية الاندماج، و هذا ما حصل مع القرض الشعبي الجزائري فقبل خصخصته التي ألغيت كان عليه أن يدخل في عهدة إعادة هيكلته.

– النشر و التعريف بثقافة الاندماج المصرفي لدى الجمهور، و العاملين، والزبائن عبر وسائل الإعلام حتى لا يكون هناك غموض بالنسبة لهم حول هذه العملية، و لا تكون هناك صعوبة في جذبهم و اكتسابهم من طرف البنك المندمج، فللأسف معظم الجزائريين من عمال و إداريين و طلبة جامعيين يجهلون أو بالأحرى لا يدركون مفهوم الاندماج المصرفي.

ثانيا: النتائج المستخلصة من اندماج البنك الأهلي الأردني و بنك الأعمال.

لقد تبين من خلال تحليل البيانات الداخلية للبنوك المندمجة ما يلي:

– إن عملية الاندماج بين البنوك في الأردن أدت إلى نشوء بنوك أكبر نسبيا من السابق، حيث بينت الدراسة أن وضع البنوك المندمجة قد تغير ترتيبها من حيث الأداء بين البنوك الأخرى نحو الأفضل.

– إن البنوك المندمجة حققت زيادة في رأس مالها وموجوداتها وحقوق المساهمين والأرباح، و المبيعات، إضافة إلى ارتفاع حجم الودائع والتسهيلات الائتمانية في قطاع البنوك.

– لقد بين تحليل عدد العاملين في البنوك المندمجة، إن عملية الاندماج لم تترك أثرها السلبي على العمالة إذ ارتفع عدد العاملين بعد الاندماج في بعض البنوك المندمجة إلى النصف من مجموع العاملين في البنكين المندمجين معا قبل عملية الاندماج.

– لقد كان في اندماج بعض البنوك الأردنية مخرجا ووسيلة لرفع رؤوس أموالها إلى الحد المطلوب من قبل البنك المركزي الأردني بدلا من اللجوء إلى عمليات التمويل الذاتي.

– زيادة حجم البنوك وكبرها نسبيا من شأنه أن يزيد في قوة البنك في السوق المصرفية، وقدرته على المنافسة إذ يمكن من خلال ازدياد حجم البنك الاستفادة من وفورات الحجم، أي إمكانية توزيع التكاليف على عدد أكبر من عوامل الإنتاج وهذا بدوره يزيد ويحسن من انجازات البنك ونتائجه.

– توجد علاقة طردية بين اندماج البنوك التجارية الأردنية والقدرة التنافسية لها، وهذا يؤكد ايجابيات الاندماج المشار إليها سابقا.

الفرع الثالث: الآفاق المستقبلية من دمج البنوك الجزائرية مع بعضها أو مع بنوك أخرى.

رغم أن ما يجري من تحالفات واندماجات في عالم البنوك يخلق مؤسسات مالية أكبر وأقوى إلا أنه مؤشر على أن البنوك الجزائرية في حالة احتضار وعدم قدرتها على مواجهة التحديات التي تقف أمامها، ولهذا لابد عليها أن تتبع مجموعة من التوصيات أهمها:

– على البنوك الجزائرية التعامل مع العولمة الاقتصادية بإحداث تغيرات تسييرية عميقة تمس على الخصوص ضرورة الاعتماد على الأسواق المالية كأسلوب عمل ونظام لابد منه لضمان نجاح العمل المصرفي والتكييف مع ظروف العولمة المالية.

– ضرورة تنويع أشكال الاستثمار الأجنبي المعمول أو المسموح بها في الجزائر، وذلك لجذب المزيد من المستثمرين الأجانب وزيادة وتنويع العوائد والمنافع الممكن تحقيقها.

– يجب على البنوك الجزائرية إتباع سياسات استثمارية تستهدف تحقيق منافع محددة بالذات من وراء الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، مثل الاهتمام بالمشروعات الموجهة بالتصدير لدعم ميزان المدفوعات وتوفير العملات الأجنبية والمشروعات الموجهة لإحلال الواردات لتحسين ميزان المدفوعات، وتوفير مشروعات كثيفة رأس المال لجلب أو الحصول على التكنولوجيا المتقدمة والمشروعات كثيفة العمالة لخلق فرص متعددة العمل، ولخدمة أغراض إعادة توزيع الدخل القومي والرفاهية الاجتماعية.

– تنمية علاقات التكامل بين مشروعات الاستثمار والاقتصاد الوطني من خلال استخدام استراتيجيات التمييز بين المشروعات في منح الحوافز والامتيازات.

– العمل على تحديد قوانين وقرارات النشاط المصرفي لمواكبة التغيرات الاقتصادية الدولية والمحلية ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالقطاع الزراعي.

– التعرف على طبيعة المنافسة التي تواجهها المصارف من أجل التمكن من تحديد السياسات المناسبة للأسواق.

– فتح المجال لتشجيع البنوك الخاصة من خلال إيجاد الأطر القانونية المناسبة والمحددة لنشاطها والسماح للشركات العمومية لإيداع أموالها في البنوك الخاصة عكس ما هو جاري الحديث عنه في الآونة الأخيرة على مستوى الحكومة بخصوص إجبار المؤسسات العمومية على إيداع أموالها لدى البنوك العمومية فقط، مما يعني انخفاض محسوس في رؤوس أموال البنوك الخاصة، وما ينجر عنها من احتمال تعرضها لنفس المصير الذي لحق بمجموعة الخليفة والبنك الصناعي التجاري.[1]

أما فيما يخص دراستنا، فمن خلال تطبيقنا لمعادلة المردودية على عينة من البنوك المتواجدة على مستوى ولاية سيدي بلعباس نجد أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يحقق أرباحا اكبر مما يحققها القرض الشعبي الجزائري، حيث أن أي بنك يحقق ربحا في حال كانت إيراداته أعلى من تكاليفه، و نحن قارنا بين الإيرادات المتوفرة لدى البنكين

[1] www.voila.fr

والمتمثلة في الفوائد المدفوعة على التسهيلات الائتمانية (الفوائد الدائنة) و التكاليف المتوفرة لدى البنكين و المتمثلة في الفوائد التي يدفعها البنك للمودعين (فوائد مدينة) لذلك نقترح أن يتم دمج القرض الشعبي الجزائري مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية كخطوة أولية لتحقيق اندماج مصرفي في الجزائر يكون بمثابة تجربة إن لم تنجح فلن تنجم عنها خسائر كبيرة، و إن نجحت هذه المبادرة فسينتج عنها إنشاء بنك شامل يوفر كافة الخدمات بأقل التكاليف، يمنح اكبر عدد ممكن من القروض و يستقبل اكبر قدر ممكن من الودائع، يمارس دور الوساطة البنكية في أحسن الظروف حيث سيجمع بين اكبر بنك متخصص في منح القروض (BADR) و اكبر بنك متخصص في جلب الودائع (CPA)، كما انه في حالة ممارسة البنك لدور الوساطة المالية يتسنى لكل من المقرض و المقترض الاستفادة من اقتصاديات الحجم و ايجابيات توزيع المخاطر، إذ يتم تخفيض التكلفة بالنسبة للمقترض مع حصول البنك على هامش معقول من الربح فتخفيض التكلفة يؤدي إلى زيادة الإقراض و بالتالي الاستثمار الذي يعود على البنوك بفائدة كبيرة، كما أن البنكين يمكنهما الاستفادة من التجربة العربية (الأردن) و التجربة الأجنبية في مجال الاندماج المصرفي حيث أن دمج البنكين يمكن أن يتطلب إضافة موظفين جدد كما حدث في اندماج البنك الأهلي الأردني و بنك الأعمال بدلا من تأثيره السلبي على العمالة كما هو متوقع، بالإضافة إلى الاستفادة من زبائن البنكين و التكنولوجيا الحديثة المتوفرة لدى البنكين...الخ.

أما إذا تحقق اندماج احد البنوك الجزائرية مع بنك عربي أو أجنبي فانه سيجني نتائج جيدة و يحقق أهداف معينة تجعله يتطور خاصة من ناحية الإدارة و التسيير و الخدمات البنكية، مما يؤثر بالإيجاب على الاندماج في المستقبل بحيث يصبح له اعتبار على مستوى السوق المصرفية الجزائرية، و سينعكس هذا على نوع الاندماج الذي يمكن أن يلحق به و الممثل في الاندماج الإرادي فيكون هناك تراضي بين إدارة البنك الدامج والبنك المندمج مع الموافقة من طرف الحكومة (السلطة النقدية)، و مهما كان نوع الاندماج الذي سيعرض له هذا البنك فسيشهد آفاقا مستقبلية زاهرة يمكننا إجمالها فيما يلي:

- تقديم الخدمات المصرفية بأقل كلفة ممكنة و بأعلى جودة، و بتسويق الخدمات بشكل أفضل و هذا ما يجعل الجمهور و العملاء و المتعاملين أكثر ثقة و طمأنينة تجاه بنكهم الخاص.
- خلق فرص استثمار أكثر عائدا و أقل مخاطرة.
- خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد.
- اكتساب إدارة البنك للخبرة مما سيمكنها من أداء وظائفها المصرفية بدرجة أعلى و كفاءة أكبر، مما يكسب المصرف الجديد شخصية أكثر نضجا و أكثر فعالية من جانب العاملين بعد دمج الكفاءات الموجودة في البنوك السابقة.
- القدرة على تحمل المخاطر الناتجة عن الودائع و القروض المقدمة.
- توفير رؤوس الأموال.

– تحسين مستوى اليد العاملة نتيجة الخبرة و التدريب الجيد، فمثلا إذا افترضنا أن BNP Paribas سيندمج مع القرض الشعبي الجزائري مهما كان نوع هذا الاندماج فسوف يفتح البنك الدامج معاهد داخل البلد للبنك المندمج تتولى مهمة إعادة و تأهيل و تأطير العاملين و الموظفين و كل حسب مهامه و ذلك حسب طبيعة سياستها المصرفية و المطبقة منذ تأسيسها.

– تطوير منتجاتها المصرفية حسب المقاييس الحديثة.

و لنفرض أن البنك الجزائري قد تم اندماجه و لقي نجاحا كما كان متوقعا و بالتالي أصبح ينتمي إلى فئة البنك الشامل فهنا يمكن للبنك أن يصبح بنكا دامج و ليس المندمج حيث يمكنه أن يدمج بنك جزائري آخر مثلا.

خلاصة :

أدت التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي إلى فرض ضغوط متزايدة على البنوك الوطنية، نظرا للمنافسة التي فرضتها البنوك العالمية الكبرى واستحواذها على نصيب متزايد من الأسواق المحلية خاصة بعد اتجاه البلدان النامية ومن بينها الجزائر إلى فتح أسواقها وانتهاج سياسات التحرر الاقتصادي، أصبحت البنوك العمومية تواجه جملة من التحديات فرضتها العولمة، التي كانت لها آثار سلبية على النظام المصرفي الجزائري كالأزمات المالية، الاختلاسات وضعف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية، فكان لابد من البحث عن حلول لمواجهة هذه التحديات والمشاكل وزيادة قدرة البنوك على المنافسة، ومن هذه الحلول تسهيل عملية الاندماجات بين البنوك التي تعتبر كأحد نواتج العولمة، والتي لم تطبق لحد الآن على الأقل في الجزائر نظرا لسيطرة البنوك العمومية على معظم النشاطات، والبنوك الخاصة التي ما زالت متأخرة و لم ترقى بعد إلى المستوى المطلوب وكذا غياب التنظيم الإداري السليم.

ورغم كل هذه المشاكل إلا أنه لا مناص من مواكبة العولمة المصرفية بتطبيق الاندماج المصرفي الذي يعطي الفرصة للبنوك الجزائرية الصغيرة بتحقيق وفرات الحجم واستقطاب أفضل الكفاءات، وزيادة الثقة من جهة وإيجاد مكان لها بين الكيانات المصرفية الكبرى من جهة أخرى.

و بعد إسقاطنا لموضوع الاندماج المصرفي في الواقع وجدنا انه بالرغم من عدم تحققه لحد الآن إلا أن هذا لا يمنع من أن تكون له آفاق مستقبلية في الجزائر خاصة أن من بين نتائجه ارتفاع و تحسن مردودية البنوك، التي لاحضنا أنها سالبة عند معظم البنوك، و بما أن القطاع المصرفي الجزائري هو قطاع عام فان الدولة هي التي تقوم بتمويل عجز البنوك عن طريق الخزينة العامة، فبعد دراستنا وجدنا أنفسنا ندور في حلقة مفرغة، الخروج منها يكون عن طريق خصخصة البنوك العمومية أو توقف الخزينة العامة عن تمويلها لكي تظهر نتيجة ربحية البنوك حتى نستطيع الحكم عليها.